١
التأطير المركب لنظام هجين

جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد في فلسطين

هنيدة غانم

ما الذي تقصده الدراسات البحثية حين تتحدث عن «النظام الإسرائيلي»؟ ما هو الحيز المكاني والزماني الذي يعمل في إطاره هذا النظام، وهل توجد مطابقة بين النظام الإسرائيلي كنظام إدارة وسيطرة وبين الحدود السياسية والجغرافية لإسرائيل؟ وفي المقابل ما هي حدود فلسطين؟ ما المقصود بفلسطين وإلى ماذا تؤشر؟ من هم الفلسطينيون المقصودون وكيف يتم تمثيلهم في هذه المقاربة؟ من يضع حدود التعريف وما هي سياسات المعرفة المرتبطة به؟ هل يشكل الأبارتهايد نموذجا نظريا أو تحليليا كافيا لفهم النظام الإسرائيلي؟ أم أنه يتم إسقاطه عليه لأسباب سياسية مع أن الواقع أكثر تعقيدا؟ ما هي نقاط التشابه والاختلاف بين ما يحدث في فلسطين وما كان يحدث في جنوب أفريقيا؟

تشكل هذه الأسئلة جزءا بسيطا من الإشكاليات التي تواجهها مساعي تأطير أو مفهمة (conceptualization) النظام السياسي الإسرائيلي، وهي إشكاليات لا تنفك ترتبط بتورط النظري بالسياسي، وبخلط النماذج النظرية مع الحلول المفترضة للصراع المستمر، وإن لم يكن ذلك ضروريا، إذ تساجل هذه المداخلة بجواز وضرورة التمييز بين الحلول الممكنة للمسألة

الفلسطينية وبين التحليل النظري لآليات تشكل وعمل وممارسة النظام الإسرائيلي.

ويتعلق هذا الخلط بشكل كبير باستمرار الصراع بين إسرائيل وفلسطين وعدم «حسمه» كما حدث في حالات مشابهة لدول وكيانات سياسية لها ماض استعماري استيطاني، كالولايات المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزلندا. إضافة إلى عدم حسم حدود «إسرائيل»، سواء الحدود الداخلية المرتبطة بطبيعة هويتها، أو الخارجية المرتبطة بحدودها السياسية الدولية.

وستحاول هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة أعلاه، من خلال متابعة الأدبيات الإسرائيلية التي قدمت أوصافا نظرية للحالة الإسرائيلية- الفلسطينية، ومن خلال تحليل أوجه الاختلاف والتشابه بين النظام الإسرائيلي ونظام جنوب أفريقيا، (الذي يرتبط بالتنظير لنموذج الأبارتهايد)، ومن خلال قراءة التحولات الاستراتيجية التي أثرت في شكل النظام الإسرائيلي، التي تستدعي تطويرا في أدوات الفهم النظرية له.

ستتبع الدراسة في الجزء الأول التوجهات البحثية في دراسة النظام الإسرائيلي، خاصة في الأكاديميا الإسرائيلية، وتشابكها مع الحقل القومي والسياسي، وفي الجزء الثاني ستتناول تحولات المشروع الصهيوني التاريخية، من مشروع المستعمرة الأولى إلى مشروع الدولة، ثم الاحتلال. وفي الجزء الثالث ستخوض في الآثار الاستراتيجية لاحتلال عام ١٩٦٧ على إعادة تشكيل النظام الإسرائيلي، كنظام هجين متعدد الأدوات يدمج بين الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد. أما الجزء الرابع فيتوقف عند أوجه الشبه والاختلاف بين النظام الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد.

وسيعالج الجزء الخامس إنتاج المواطنة المنظومة إثنيا وهرميا، من خلال التوقف عند إنتاج فئات المواطنين المخضعين وفئة المواطنين الحاكمين، ويركز بشكل خاص على الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم مثالا مباشرا على تشكل نظام التمييز العنصري في المناطق التي يدعي كثير من الباحثين الإسرائيليين أنها ديمقراطية ومنفصلة عن الاحتلال. وسيعود الجزء السادس والأخير مجددا إلى نتائج احتلال عام ١٩٦٧ وإنتاج واقع ديمغرافي في فلسطين يشبه الواقع الذي ساد عشية الحرب عام ١٩٤٨، وتجادل الدراسة في أن الصراع يعود إلى المربع الأول من جديد، حيث لا غالب ولا مغلوب والمستقبل مفتوح أمام قوس من الخيارات.

الصراع وسوسيولوجيا دراسة النظام الاسرائيلي:

انعكس استمرار الصراع على سوسيولوجيا دراسة إسرائيل وعلى المجادلات المنهجية والمعرفية (الابستمولوجية) المرتبطة في تناولها، ويمكن التمييز (بشكل فج ولكن لا بد منه) بين توجهين أساسيين لدراستها، مرتبطين بتاريخها وبحاضرها وبالصراع على مستقبل المكان عامة، يركز الأول على ناظم الدولة ويتبنى بمجمله تحليلا وظيفيا للصراعات ودورها في بناء النظام الاجتماعي. ويقابله توجه نقدي يركز على ناظم المستعمرة، وبالتالي فإنه يأخذ بالاعتبار التوترات الداخلية والصراعات ويربطها بالمركب الاستعماري والصراع على الموارد في مجتمع المهاجرين مقابل أهل البلاد، حيث تشكل الدولة لاعبا لنظم علاقات القوة وحسم الصراع الأساسي.

١. ناظم الدولة: يتبنى هذا المنظور مفهوم الدولة لتحليل إسرائيل باعتبارها جزءا من ظاهرة الدول الحديثة، وتتبناه بشكل عام غالبية الباحثين الإسرائيليين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية والدراسات الدولية. تواجه إسرائيل وفق هذا المنطق ذات الأسئلة التي تواجهها الدول الحديثة، لكنها تتميز بأنها دولة شابة وتعاني إشكاليات خاصة، باعتبار أن مجتمعها مجتمع مهاجرين مركب من طوائف مختلفة.

تواجه إسرائيل ضمن هذا المنطلق تحديات على غرار تحديد هوية الدولة الجمعية وطابعها وثقافتها العامة، وتحديد العلاقة بين المواطنين وبين الأقلية والأغلبية على أساس الحقوق والواجبات، إضافة إلى «ضبط» ميزان الديمقراطية لحفظ التوازن بين الحق الفردي والجمعي. تنتمي إلى هذا التيار مجموعة من الباحثين الإسرائيليين من تيارات فكرية وأيديولوجية مختلفة، على رأسهم شموئيل نوح ايزنشتادت (1954 (Eisenstadt, 1967, 1985. وموشيه ليسك (Lisack, 1969, 1984, 1989) ودان هوروبيتس (انظر هوروبيتس وليسك ١٩٧٩ ، ١٩٩٠)، ويوآف بيلد Peled (yoav peled 2013, (1992, et al 2002, Peled 2013 وبيلد وشافير (Shafir, والكساندر يعقوبسون وداني روبنشطاين (Alexander) And Peled,Y. 2002,), وسامي سموحة (Yacobson Rubinstein 2008) (Samoooha, 1980, 1990, 1997, 2001, 2002a, 2002b)وغيرهم، وهم ممن عالجوا قضايا الهوية الجمعية

عبر مفاهيم الصراع بين المهاجرين الجدد والقدامى، وسياسات الدمج أو الصهر المختلفة، وإشكاليات الصراع بين الثقافة الأشكنازية «الحديثة» والشرقية «المتخلفة». وتفترض التيارات المنضوية تحت هذه الرؤية أن إسرائيل هي دولة طبيعية إلى حد بعيد، وإن كانت تعاني من إشكاليات نابعة من كونها دولة مهاجرين حديثة، بما يترتب على هذا الافتراض من استحقاقات، ويحددون الوحدة الجغرافية لإسرائيل عادة بحدود «الخط الأخضر» التي وضعت بعد اتفاقيات وقف إطلاق النار في رودوس عام ١٩٤٩، فيما يعتبرون وجودها في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بمثابة حالة «خارجية» عابرة وطارئة بحاجة لضبط، سواء عبر اتفاق مع الفلسطينيين أو عبر فرض واقع مختلف عليهم، كل بحسب توجهه. ويعالج هذا التيار أحداث عام ١٩٤٨ من خلال منظوري الحرب والمواجهة الوجودية، ويتعاملون مع بناء الهوية من خلال مفاهيم الصهر والاندماج، ومع الصراعات على أساس التمايز في مجتمعات المهاجرين بين القدماء والجدد، والحداثيين والمحافظين، إلخ، أو من خلال مفاهيم الصهيونية المهيمنة عن الصراع القومي بين جماعتين .

ساد هذا التيار بشكل جارف في الأكاديميا الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، قبل أن يبدأ تيار نقدي جديد بالظهور، أطلق عليه تيار «ما بعد الصهيونية»، ويضم علماء اجتماع ومؤرخين شككوا بالأساس وأولا في الرواية الرسمية حول حرب عام ١٩٤٨، وتبنوا ثانيا المنظور التحليلي للاستعمار من أجل فهم إسرائيل.

٢. ناظم المستعمرة: يحلل إسرائيل من خلال منظور الاستعمار بشكل عام، والاستعمار الاستيطاني بشكل خاص، ويرى أن ممارساتها السياسية ونظام الحكم والسيطرة واقتصاد المواطنة متداخل مع بنيتها الاستعمارية، القائمة على ثنائية المحو والإنشاء، أي محو الأصلاني من المكان وإنشاء المجتمع السيادي للمستعمر مكانه. وقد يكون المشروع ضمن هذا التصور، تحقيقا لأهداف اقتصادية أو اجتماعية أو قومية. شكل هذا المنظور ركيزة أساسية في الخطاب السياسي والبحثي الفلسطيني، وبات يلقى اتساعا ورواجا عالميا مع بداية الألفية الثالثة. لكنه لم يتواجد إلا في هوامش الحقل الأكاديمي

الإسرائيلي، ممثلا بايزنشتادت أولا وأتباعه لاحقا خاصة في الجامعة العبرية، لكنه بدأ بالدخول للجامعات مع نهاية ثمانينات القرن المنصرم، من بوابة ما صار يعرف بتيار ما بعد الصهيونية، لكن بتفاوت وحذر .

كان من طلائع نظرية الاستعمار باروخ كيمرلينغ، وتبعه كل من غرشون شافير، وأوري رام، وغادي الغازي، ويهودا شنهاف، ونيف غوردون. وفي التاريخ: إيلان بابيه، وآفي شلايم، وشلومو ساند، وفي الأدب: إسحق لاؤور وبنيامين بيت هلحمي. وقد جوبه بهذا التيار بموجة نقد ومساع لنزع شرعيته منذ الانتفاضة الثانية، لكنه ما زال يشكل تيارا مهما في الدراسات الاجتماعية النقدية، وتشكل دورية «نظرية ونقد» التي تصدر في معهد «فان لير» مظلة للعديد ممن يحسبون على هذا التيار على تمايزاته. ومع تطور منظور الاستعمار الاستيطاني بعد كتابات باتريك وولف ومن ثم فيراسيني تحول منظور الاستعمار الاستيطاني إلى منظور بحثي تحليلي بارز في عديد من الكتابات التحليلية التي تعالج إسرائيل والصهيونية، ووجد طريقه إلى هوامش الأكاديميا الإسرائيلية خاصة من قبل باحثات وباحثين ممن تلقوا تعليمهم في الجامعات الأوروبية والأميركية.

في المقابل، يهيمن المنظور الاستعماري/ ما بعد الاستعماري بمفهمته الفكرية ومشاربه النظرية على الدراسات الفلسطينية ويشكل عامودها الفقري اليوم، وبحسب هذا المنظور، فقد قامت الصهيونية بتأسيس إسرائيل عبر سلسلة من الممارسات الاستعمارية التي استهدفت السيطرة على الأرض أولا، وإبعاد السكان الأصليين منها، وإقامة المؤسسات والنظم والقوانين التي تخدم فكرتها القومية، وتعتبر أساسا للدولة اليهودية. ويتحرك مشروع الاستعمار الاستيطاني بين قطب المحو والتطهير الإثنيّ (للأصلانيّين) وبين قطب البناء والتأسيس والإنشاء (لمجتمع المستوطنين الجديد)، ولهذا يتعلّق «النجاح الشامل» للمشروع الكولونياليّ بمحو الأصلانيّ بشكل بَنيويّ من المكان، إما عبر الإبادة (الجسدية أو الرمزية عبر إبادة الكينونة المميزة للجماعة) أو الإزالة والإبعاد، عبر الطرد وتهديم ما يخص السكان الأصليين، أو من خلال المحو الثقافي والقومي عبر استخدام آليات مختلفة من الإخضاع والصهر والدمج، وصولا إلى إخفاء المميزات الخاصة للمجموعة. (Sultany 2014, p.109).

وفي منظور الاستعمار/ ما بعد الاستعمار، تشكل نكبة ١٩٤٨ وما أحاط بها من أحداث، نقطة ارتكاز تحليلية في فهم منظومة الحكم الإسرائيلي، فيما تشكل فلسطين التاريخية الممتدة بين النهر والبحر وحدة التحليل الجغرافية/ السياسية (للمزيد انظر/ ي هندل، أ. وغينزبرغ،ر. ٢٠١٧، ص٩-١٧) وتركز الدراسات التي تتبنى هذا المنظور على ثلاثة محاور.

١. احتلال الأرض واحتلال العمل، وكان من روادها باروخ كيمرلينغ، وغرشون شافير.
٢. آليات المحو والطرد وتهويد المكان، من روادها ايلان بابه وافي شلايم وميرون بنفنستي.
٣. آليات إخضاع الفلسطينيين في أماكن تواجدهم المختلفة وبيروقراطيات السيطرة. كبحث يائير بويمل وهلل كوهين وشيرا روبنسون عن فترة الحكم العسكري.

وتتم في هذا السياق مفهمة احتلال ١٩٦٧ وما تبعته من سياسات إسرائيلية تجاه الأرض والسكان في باقي فلسطين، ضمن البنية الاستعمارية التاريخية والمتحولة والمتمددة لإسرائيل في مقابل خطاب الصراع القومي الدولاتي، (للمزيد حول هذا التيار انظر.Sultany, 2014, pp.91-109). وفيما يركز التيار الأول على الاستمرارية التاريخية ويعود لجذور الصراع على الأرض بين الصهيونية وأهل البلاد، ويضع الصهيونية ضمن السياق الأوروبي الاستعماري وصعود القوميات واللا سامية، فإن تيار الدولة يتبنى القطع والفصل بين الأحداث التاريخية العينية المرتبطة في المواجهة بين أهل البلاد والصهيونية، ويعتبرها جزءا من الصراع القومي المميز للقرن التاسع عشر في أوروبا، ومن صعود القوميات، ويحاول فهم صعود الصهيونية ضمن هذه العوامل، لكنه يعتبرها تعبيرا عن توق يهودي أبدي للعودة إلى البلاد التي طرد منها حسب الرواية التوراتية، والتي تشكل وطنه الأصلي الذي تجب العودة إليه، فيما يعتبر اللا سامية علامة لاستحالة اندماج اليهود في قوميات أخرى، ويرى اللا سامية ظاهرة لا تاريخية، خلق تقاطُعها مع صعود القوميات والاستعمار الأوروبي لحظة مؤاتية لتحقيق النزعة اليهودية الكامنة والمتأصلة للعودة إلى أرض الأجداد.

يتم ضمن هذا السياق تأطير الاحتلال عام ١٩٦٧ وما تلاه من استيطان وقمع ومواجهة للفلسطينيين، بوصفه جزءا من الصراع القومي بين جماعتين على المكان ذاته، ويرفض رواد

هذا التيار فكرة فهم الصراع بوصفه مواجهة بين مستعمِر ومستعمَر، إذ يعتبرون أن اليهود عادوا إلى وطنهم وأنهم فعليا سكان البلاد الأصليون، وبالتالي لا تمكن مقارنتهم مع البيض في جنوب أفريقيا أو الفرنسيين في الجزائر.

تتموضع بين التيارين تيارات أخرى، منها النقدية التي تركز على الدولة، لكن باعتبارها وحدة تنظيم العنف والقمع القومي (عدي أوفير وأرئيلا أزولاي)، وتعتبر انتظامها قوميا وإثنيا جزءا من قمع الدولة الحديثة ونظم المواطنة على أسس قومية من خلال أدوات العنف، وترى أن الخروج من دائرة العنف يتم عبر تحييد الدولة عن القومية، وتفكيك آليات القمع والتنظيم السياسي وفق قومية مدنية لا قومية بيولوجية، ولا ينفي هذا التوجه التأريخ الاستعماري المشكل للدولة، لكنه يشدد على البعد البنيوي الناظم للدولة.

تحولات المشروع الصهيوني: المستعمرة، الدولة، الاحتلال

مر المشروع الصهيوني في فلسطين بتغيّرات مستمرة، وتمت مواءمة الأدوات المستخدمة من أجل إقامة الوطن اليهودي على أرض فلسطين وتثبيته وفق التحولات والتغيرات والاحتياجات التي فرضتها الشروط الموضوعية التي أحاطت به. ومر هذا المشروع بثلاث مراحل أساسية. المرحلة الأولى هي التي تسمى مرحلة الييشوف، وهي بالأساس مرحلة التأسيس والبناء للمستعمرة، حيث أقيمت خلالها شبكة المستعمرات النقية التي ضمت فقط اليهود (بغطاء الانتداب البريطاني) وفيها تم استقدام المهاجرين اليهود لفلسطين وجرت محاولات السيطرة على الأرض. وأقيمت مؤسسات الييشوف كمؤسسات حصرية يهودية ستشكل نواة الدولة السيادية المنتظرة، من ضمنها مؤسسات العنف (ميليشيات وعصابات تحولت لاحقا للجيش) أو الهيمنة (التعليم والثقافة) أو السياسة (الأحزاب). وقد شكل عام ١٩٤٨ نقطة التحول الأساسية في مشروع المستعمرة الصهيونية، حيث نجحت بفرض سيادتها على أغلب أراضي فلسطين، عبر تحويل الخروج القسري للسكان تحت وطأة الحرب – سواء بسبب الطرد والترويع المباشر أم الخروج خوفا من الحرب– إلى واقع مؤسس للدولة اليهودية، واستدمجت عملية محو الفلسطيني من المكان بمنظومة متشابكة من القوانين، على

رأسها قانون العودة اليهودي الذي يتيح الحصول على المواطنة لليهود أينما كانوا، في موازاة منع عودة السكان الأصليين إلى قراهم ومدنهم وتدمير وجودهم، مع بقاء أقلية فلسطينية في حدودها أعطيت الجنسية الإسرائيلية وخضعت لمنظومة حكم عسكري صارم حتى ١٩٦٦. وشكلت مرحلة إقامة الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، المرحلة الثانية للمشروع الاستعماري الاستيطاني، وتميزت هذه الفترة بمساعي قائدها (بن غوريون) لمأسسة وبرقرطة المستعمرة في مؤسسات الدولة، وسميت سياسته هذه بسياسة دولنة المستعمرة «ממלכתיות» (statehood)، وهدفت إلى الانتقال من اليشوف بوصفه مشروعا لحركة إلى الدولة باعتبارها التحقيق النهائي للمشروع.

يمكن اعتبار أن أهم ما ميز المرحلة الثانية هو تعميم نموذج «المستعمرة النقية» التي أقيمت قبل النكبة على ٧٨٪ من أرض فلسطين، ومأسسة إفراغ هذه الأرض من الجزء الأكبر من سكانها عبر منع عودتهم، مع الإبقاء على أقلية صغيرة أصلانية ضعيفة، إضافة إلى تحويل المؤسسات التي أقيمت فترة اليشوف إلى مؤسسات الدولة وسن القوانين التي تثبت بنية الدولة القومية اليهودية.[١]

كانت هذه الفترة التي امتدت ١٩ عاما فترة ذهبية للمستعمرة من حيث تحقيق مشروعها بإقامة الوطن القومي اليهودي والتخلص من سكان البلاد، وهذا ما يفسر ربما حنين الإسرائيليين إليها، إذ إنها بنيت في المخيال الإسرائيلي كفترة مثالية، أقيمت فيها نظم الدولة على أسس ديمقراطية لمواطنيها (بعد أن تم التخلص من أهل البلاد)، وفتحت الأبواب للمنافسة الحزبية ولتطوير البلاد وخلق الهوية الجمعية، ناهيك عن أن هذه الدولة سوقت نفسها لاحقا بوصفها الممثل لضحايا المحرقة والمنقذ لهم ورأس الحربة لمواجهة اللا سامية والعنصرية، وشكلت المحرقة في هذا الإطار المشهدية التي رافقت محاكمة إيخمان، والمسرح المهم لإنتاج صورة إسرائيل المستنيرة في الغرب الخارج من حروبه الدموية، مكبلا بثقل الإبادة التي اقترفت بحق اليهود!

بدأت نهاية هذه المرحلة مع حرب ١٩٦٧ وما نتج عنها لاحقا من تحولات استراتيجية، أهمها تحول المشروع الاستعماري من مشروع لإقامة الدولة ومأسستها حتى ١٩٦٧، إلى مشروع ترعاه دولة قائمة وتنفذه تحت غطاء احتلال عسكري. وأنتج هذا الواقع توليفة

استعمارية استيطانية عسكرية مميزة، تجمع بين الدولة بمنظومتها العسكرية والييشوف بأيديولوجيته الاستيطانية، ما فتح مجددا المشروع الاستعماري ليكون ثانية مشروعاً قيد التشكّل يتم تنفيذه مقابل سكّان أصلانيّين يعارضونه.

لكن، وعلى خلاف المشروع الكولونياليّ الذي سبق عام ١٩٤٨، الذي شكّل السكان اليهود فيه مجموعة مهاجرين –مستعمرين تسعى للسيادة والاستقلال السياسيّ، أضحت هذه المجموعة بعد عام ١٩٦٧ جماعة سياسيّة سياديّة تنشط من خلال الدولة ومؤسّساتها من أجل توسيع سيادتها نحو مناطق جديدة، لا أن تنتجها من جديد. وقد جرت عمليّة توسيع السيادة عبر اللجوء إلى ممارسات عمليّة تستند إلى «قبضة كمّاشة» بين أرض/ قانون وبين سكّان/ حاكميّة، وانعكست بشكلها الأكثر كثافة في القدس[٢]، التي يمكن فيها تبيان عمليّة التعبئة (اليهود) والإفراغ (الأصلانيّين) أثناء حدوثها.

وأضاءت هذه التحولات على الفروق بين الاستعمار التقليدي والاستعمار الاستيطاني من جهة، وبين الاستعمار الصهيوني في فلسطين بشكل خاص من جهة أخرى، ويمكننا أن نوجز هذه الفروق بالتالي :

١. على عكس وضعيّات الاستعمار الكلاسيكي الذي تمتدّ فيها سيطرة الدولة الأمّ على مساحات وأراضٍ خارجيّة، فإن المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين لا يعتبر امتدادا لدولة، إذ إن المستعمرين الصهاينة جاءوا من دول ومواطن متعددة وليسوا مواطنين لدولة أم ترعاهم، كما كان الحال مثلا مع المستعمرين الطليان في ليبيا أو الفرنسيين في الجزائر.
٢. الاستعمار الكلاسيكي لا يكون مشروطا بإخفاء الأصلانيّين، بل بإخضاعهم (على غرار الهند في ظلّ الكولونياليّة البريطانيّة، والصين تحت السيطرة اليابانيّة، أو ليبيا تحت الحكم الإيطالي)، في المقابل فإن الاستعمار الاستيطاني مبني على المحو والإخفاء والصهر للأصلانيين من أجل تأسيس المجتمع الجديد مكانه.
٣. قياساً بمشاريع استعمارية استيطانية أخرى في العالم، فإن المشروع الاستعماري في فلسطين لم ينجح حتى الآن في حسم صراعه أمام سكان البلاد، وما زال الصراع مفتوحا على ممكنات متعددة. لقد نجحت المشاريع الاستعمارية الاستيطانية في

كندا والولايات المتحدة في إخفاء السكان الأصليين عبر تصفيتهم الجسدية، فيما تم إخفاؤهم في أستراليا عبر إخضاعهم لعمليّة «تبييض»، أما في أميركا اللاتينية فقد تم إضعاف وجودهم بشكل حاسم عبر اختلاطهم ومزجهم بمجتمعات المهاجرين (المكسيك والبيرو والبرازيل)، في المقابل ورغم الخسارات التي مني بها الفلسطينيون لم تنجح الكولونياليّة الاستيطانيّة اليهوديّة-الصهيونيّة في فلسطين بعد في إخضاع الأصلانيّين، الذين يواصلون ممارسة أشكال مختلفة من المقاومة، من عدّة أماكن وبهيئات مختلفة، لرفض الفكرة الصهيونيّة المتمثّلة بإقامة دولة يهوديّة في فلسطين.

٤. مر الاستعمار الاستيطاني في فلسطين بتحولات باراديغماتية مهمة، ففيما كانت إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ أشبه بالدول الكولونياليّة التي أخضعت الأصلانيّين عبر تهميشهم، على غرار أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكندا، رغم حقيقة أنّ نسبة الفلسطينيّين كانت لا تزال عالية نسبيّاً، إلّا أنّ حرب ١٩٦٧ أدّت إلى عودة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام ١٩٤٨، أي إلى وضعيّة تقوم على نزاع بين الأصلانيّين وبين المهاجرين على مستقبلهم في المكان، في حين يحاول الطرف المهيمن تأسيس سيادته في المكان، ويسعى الأصلانيّ من أجل تقويضها.

٥. تحول المشروع الكولونياليّ بعد احتلال ١٩٦٧ إلى مشروع دولة. وإذا كان المشروع الصهيوني قبل ١٩٤٨ مشروع حركة استعمارية قومية، وبعد ١٩٤٨ مشروعا لتأسيس وترسيخ الدولة، فإنه تحول بعد ١٩٦٧ إلى مشروع دولة يتم تنفيذه تحت غطاء الاحتلال العسكري، ما يجعل منه مشابهاً للكولونياليّة الكلاسيكيّة التي سادت في الجزائر، لكنه متمايز أيضا عنها بسبب ظرف الاحتلال الذي اعتبر وضعا مؤقتا وغير نهائي. وتحول البعد الديني الذي استخدمته الصهيونية مسبقا لتبرير اختيار فلسطين للاستعمار دون غيرها، مع احتلال أراضي الضفة ذات الأهمية التوراتية، إلى بعد مركزي يخضع له العلماني والقومي في إسرائيل، وليس العكس، وفي هذا السياق يمكن أن نقول إن ما يميّز الاستيطان في أراضي ١٩٦٧ هو إلحاق «العلمانيّ» الكولونياليّ الى المركب الديني، وليس العكس كما حدث قبل الاحتلال.

١٩٦٧- تشكل نظام حكم هجين متعدد الأوجه

تاريخيا، شكلت حرب ١٩٦٧ نقطة مفصلية في تبييض المشروع الاستعماري الصهيوني، من حيث إزاحة الخطاب الفلسطيني والعربي القومي تدريجيا من إنهاء الاستعمار في فلسطين إلى إنهاء الاحتلال في الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ أولا، وقبول حل الدولتين تدريجيا ثانيا، وتتبيع الخطاب القومي للتمييز الدولي بين إسرائيل «الشرعية» وفق تفويض صك الانتداب الذي استدمج وعد بلفور مرورا بقرار التقسيم ١٨١، وبين الأراضي المحتلة التي يجب الانسحاب منها ثالثا، وهو ما يعني فعليا أن الممارسات التي تجري ضمن حدود الخط الأخضر شرعية، أما الاستيطان في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ فهو غير شرعي، علما أن الأراضي التي يتم الحديث عنها تضم أيضا جزءا من الأراضي التي تتبع وفق قرار التقسيم ١٨١ للدولة العربية المفترضة، وتم ضمها دون موافقة الأطراف العربية.

يمكن القول، ودون الخوض في حيثيات التطورات بالتفصيل، إن حرب ١٩٦٧ شكلت نقطة حاسمة في إعادة تشكل المشروع الاستعماري وتحوله لمنظومة حكم هجينة تعدت مركبها الاستعماري الاستيطاني المؤسس، واستدمجت إلى جانبه أدوات الاحتلال العسكري والأبارتهايد . وتجلى هذا التركيب المهجن في:

١. اندفاع المشروع الاستيطاني الاستعماري إلى الأرض المحتلة، وظهور كتلة سكانية ضخمة من المستوطنين في الحيز المحتل، بموازاة تشبيك الحيز الاستيطاني عبر شبكة المواصلات والحكم، مع الحيز في إسرائيل، والتحول التدريجي للاستيطان من قضية سياسية إشكالية إلى جزء من الإجماع الصهيوني.
٢. ترسخ مستمر للسيطرة العسكرية على الأراضي المحتلة، والتحكم التام بكل مجريات حياة الفلسطينيين- حرية الحركة والتنقل والعمل- وإخضاعها للسيادة الإسرائيلية في ظل تعرقل الحلول السياسية.
٣. قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو: تقوم السلطة بدور مدني خدماتي للمواطنين الفلسطينيين يتبع للسيادة الإسرائيلية، وينتظم وفق شروطها، لكنها تتمتع في الوقت ذاته بمكانة دولية واعتراف بها ككينونة فلسطينية في الطريق

للاستقلال، وتقيم السلطة علاقات دبلوماسية مع دول العالم وتنشط بالعلاقات الخارجية بشكل مستقل عن الإرادة الإسرائيلية، ما يعني وجود توتر بنيوي في بنيتها القائمة بوصفها «إدارة مدنية» من جهة و«كيان دولي» من جهة أخرى.

٤. بروز حيزين سكانيين منفصلين ومتوازيين يتبعان لمنظومتي حكم متمايزين، بحيث يخضع المستوطن لمنظومة الحكم الإسرائيلي المدني، والفلسطيني لمنظومة القضاء والحكم العسكري. ويوجد اليوم داخل الضفة الغربية حيز يهودي خالص مأهول بالمستوطنين. ويخضع هؤلاء فعليا منذ إقامة الإدارة المدنية عام ١٩٨١ كليا للقانون الإسرائيلي، ويعتبرون مواطنين إسرائيليين. يوجد في المقابل في مناطق ١٩٦٧ ذاتها حيز فلسطيني مُقطع الأوصال، يخضع في المحصلة النهائية لسيطرة حكم عسكري إسرائيلي. وقد أقيمت بين هذين الحيزين جدران فصل وحواجز تمنع أي اختلاط.

وعن بروز منظومتي حكم وانعكاس ذلك في منظومة القضاء نشير إلى ما جاء في قرار محكمة العدل الإسرائيلية (٦٥/ ٣٩٩٩) في العاشر من تشرين الأول ٢٠٠٧، بخصوص إحدى القضايا التي رفعتها منظمة «كاف لعوفيد» الإسرائيلية، التي تعنى بالدفاع عن حقوق العمال، باسم مجموعة من العاملين من سكان الضفة الغربية في مستعمرة «جفعات زئيف» الذين طالبوا بالتعامل معهم في قضية التعويضات وفق القانون الإسرائيلي:

> على السكان الإسرائيليين الذين يسكنون ذات المناطق يطبق جزء واسع من القانون الإسرائيلي، إلى جانب تشريعات خاصة من قبل القائد العسكري التي تطبق بدورها أيضا فقط على الإسرائيليين. السكان الفلسطينيون الذين يسكنون ذات المناطق يتبعون للقانون الأردني ولتشريعات القائد العسكري التي تطبق عليهم. هذه النتيجة خلقت نظاما يتم فيه تطبيق نظامين مختلفين في نفس المساحة.[٣]

ورفضت محكمة العدل الإسرائيلية مطالب العمال الفلسطينيين، باعتبارهم يخضعون للنظام الفلسطيني، وهو ما لا ينطبق على العمال من المستعمرة ذاتها، ممن يخضعون للنظام المدني التشريعي الإسرائيلي، وكانت تفسيرات المحكمة واضحة عن وجود منظومتين للحكم في القضايا ذاتها، وأظهرت فعليا أن الحديث عن ممارسة إسرائيل لنظام أبارتهايد في الضفة الغربية على الأقل، ليس

مجرد توصيف رمزي بل إشارة إلى واقع حقيقي. وفيما عدا الاستخلاص المركزي للقرار الذي صار يعرف بقضية «جبعات زئيف»، كان للغة المستخدمة في المحكمة أيضا مدلولات مهمة، إذ نجد أنها لم تشر إلى المناطق الفلسطينية، بتعبير (שטחים)، أي مناطق، وهو تعبير كان دارجا منذ أوسلو، بل تم الحديث عنها بوصفها «איזור» أي «منطقة» تحمل مدلولا إداريا ضمن حيز السيادة وفق الخطاب الذي تم تبنيه منذ الاحتلال في الأوامر العسكرية.[٤]

يُعرّف نظام الأبارتهايد، من ناحية نظرية، كنظام يقوم في أساسه على «فصل قسري وعدم مساواة رسمية بين مجموعات سكانية على أساس هويتها الجماعية» (Auerctomlie and Turner 2001; Yeftachel 2009)، ووفقاً لهذا التعريف، فإن النظام المطبق في المناطق المحتلة، هو نظام الأبارتهايد، والذي تتبع فيه، إلى جانب الفصل بين المجموعتين السكانيتين سياسة واضحة تصب في مصلحة المستوطنين. مع ذلك، وكما ستجادل هذه المداخلة لاحقا، فإن النظام الذي تشكل في كل فلسطين أكثر تعقيدا من حصره في الأبارتهايد الكلاسيكي.

بحثيا وسياسيا، فإن التقاطع بين مشروع الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري وبروز منظومتي حكم مختلفتين للتعامل مع الفلسطينيين المستوطنين، أنتج توترات نظرية تتأرجح بين الرغبة في تعميم نموذج واحد على الواقع، وبين الارتباك من أبعاد استخدام التوصيف الرائج للواقع، كالأبارتهايد، بسبب ما قد يحمله من إرهاصات سياسية وتشابك للسياسي مع النظري. فالادعاء أن إسرائيل مثلا دولة أبارتهايد يعني أن العمل السياسي يجب أن يكون من أجل إنهاء هذا التمييز عبر التحول لدولة مساواة بين كل الفئات، ما يعني القبول بالمستوطنين كمواطنين متساوين ورمي حل الدولتين والمطالبة بتفكيك المستوطنات إلى سلة المهملات، في المقابل، فإن مفهمة الحالة من خلال نموذج «الاحتلال» يعني أنه الظرف مؤقت، وهو قول إشكالي بعد نصف قرن من استمرار الوجود الإسرائيلي أولا، وبسبب المفهمة المسيانية الإسرائيلية للاحتلال في أجزاء واسعة بأنه استعادة لأرض إسرائيل وليس سلبها. وكذا فإن الاكتفاء بتوصيف الواقع بأنه استعمار استيطاني لا يقبض على تحولات الاحتلال وإعادة هيكلته بعد أوسلو، ولا الواقع السكاني المزدوج على الأرض.

إضافة إلى ذلك، فإن استخدام نموذج واحد، وإن كان مرنا وشاملا مثل «الاستعمار الاستيطاني»، يبقى رهينا لقصور معرفي ونظري وسياسي أحيانا، خاصة مع مشروع ديناميكي مثل المشروع الكولونيالي الإسرائيلي.

يفتح هذا التوتر والارتباك النظري والسياسي الباب واسعا أمام الخيار ونقيضه في الوقت ذاته، ويمكن أن نلخص أهم العوامل التي تؤثر على الخطاب النظري والسياسي في تناول النظام الإسرائيلي بالتالي:

١. عامل دولي: وجود إقرار دولي بالتمييز بين التوسع الاستيطاني داخل الخط الأخضر، واعتباره شرعيا، والتوسع في الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ واعتباره غير شرعي، والمطالبات الدولية (على خجلها) بإنهاء الاحتلال، وشرعية المطالبة الفلسطينية الدولية بالاستقلال في دولة.

٢. العامل الدولي والحسابات الفلسطينية خاصة بعد نكسة عام ١٩٦٧ وسقوط خيار التحرير العربي لفلسطين، وشرعية إسرائيل في أوروبا وأميركا. وقد أسهم ذلك تدريجيا في إزاحة الخطاب الفلسطيني الرسمي تجاه إسرائيل من خطاب تفكيك المستعمرة إلى خطاب مطالبة دولة إسرائيل بإنهاء احتلالها.

٣. القبول بحل الدولتين فلسطينيا، الذي لم يوازه قبول إسرائيلي، بل تصعيد استعماري تبين في تعزز الممارسات الاستعمارية للدولة الإسرائيلية وتوسع الاستيطان.

٤. صعود مستمر لليمين الإسرائيلي وتعزز متصاعد للأيديولوجيا اليمينية المسيانية والقومية الفاشية، ورؤيتها للصراع ضمن مفاهيم مسيانية وقومية ترفض حل الصراع بشكل يرضي الحد الأدنى الفلسطيني، ودعوتها إلى ضم المستوطنات. وفيما كان انقلاب ١٩٧٧ وصعود الليكود فصلا حاسما في صعود اليمين، فإن تعززه الحاسم كان بعد اغتيال رابين، ثم تحكم التيار اليميني بكل مفاصل الحكم في إسرائيل والهيمنة على النخب منذ عام ٢٠٠٠. وهو ما أثر على الحلول المتاحة وعلى التصورات النظرية حول النظام الإسرائيلي.

٥. التغير البنيوي في المجتمع الإسرائيلي، والتحول من مجتمع ينزع إلى العلمانية إلى مجتمع ينزع للتدين، وإسهام هذا في تعميق تديين الصراع.
٦. تعمق أثننة المواطنة وتهويدها في إسرائيل مقابل فلسطينيي الداخل، وتغليف خطاب أثننة وتهويد المواطنة بخطاب يميني شوفيني يضع يهودية الدولة وخدمة اليهود فوق المواطنة الليبرالية.
٧. التعامل مع الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر كـ «آخر» ونقيض الدولة فعليا، أدى إلى تقليص المساحة الفاصلة بين فلسطينيي الداخل والأراضي المحتلة.

وسط هذا التشابك، وانعدام الأفق السياسي، وترسخ حالة الاحتلال والاستيطان وأثننة المواطنة، اندمجت منظومة الاستعمار والاحتلال والأبارتهايد وشكلت معا منظومة حكم هجينة ووظيفية متعددة الأدوات، تتشكل وتتصرف وفق احتياجات ضمان الأثننة اليهودية للدولة وبقاء المستعمرات وتوسيعها في الضفة.

إسرائيل اليوم: التشابك الوظيفي للنموذج الاستعماري والعسكري والأبارتهايد

تتشكل منظومة الحكم الهجينة متعددة الأدوات من استدماج وظيفي لأدوات حكم وفق احتياجات تثبيت يهودية الدولة وتوسيع المستعمرات، وتتم مواءمتها وبلورتها بشكل دينامي وفق ذلك، مع محاولات مستمرة من قبل الدولة لإنتاجها كحاجات قومية أو أمنية. وتدمج هذه المنظومة المتعددة ما بين منطق الدولة الاستعماري المؤسس، وواقعها الأبارتهايدي الحالي، وأدواتها الاحتلالية العسكرية التي تحيل لجزء من الأراضي وليس إليها كلها. وتشكل الممارسات تجسيدا وظيفيا للأداة وفق الدور الذي تحققه.

وتكمن أهمية هذا التوصيف في ثلاثة محاور أساسية :

- أولا أنه ينطلق من الممارسة نحو التوصيف المفاهيمي، أي بالفعل الذي يجري على الأرض،
- وثانيا أنه لا يحاول أن يفاضل بين المفاهيم، ولا ينشغل بالنقاشات الأكاديمية التي تبدو سفسطائية أحيانا حول طبيعة المنظومة السياسية الإسرائيلية،
- وثالثا أنه يحيل إلى الواقع المتشابك في فلسطين، الذي تتقاطع فيه عدة أنساق إدارية، تنظم وفق مبدأ الفوقية القومية اليهودية، والسيادة الحصرية على المكان والسكان.

ويعني هذا الطرح أن المفاهيم الثلاثة معا لا غنى عنها مجتمعة، لشرح الواقع ووصفه بشموليته الزمكانية، التي تشمل التاريخي والسوسيولوجي الماضي والحاضر، وهو ما يميز الواقع الفلسطيني عن وضع استعماري استيطاني خالص، كما حدث في نيوزلندا وأستراليا، أو أبارتهايد استعماري كجنوب أفريقيا، أو وضع احتلال عسكري كالعراق في ظل الاحتلال الأميركي، ويجادل أن فلسطين هي مجموع كل هذه الظواهر وتشابكها الأداتي والأدائي في الجغرافيا والديمغرافيا معا.

يعرف الاحتلال بوصفه وضعا تكون فيه أرض دولة تحت سيطرة فعلية لجيش عدو، وتنص المادة ٤٢ من لائحة لاهاي لعام ١٩٠٧ على ما يلي: «تعتبر أرض الدولة محتلة حين تكون تحت السلطة الفعلية لجيش العدو. ولا يشمل الاحتلال سوى الأراضي التي يمكن أن تمارس فيها هذه السلطة بعد قيامها»[٥]. وبغض النظر عن مدى أخلاقية الاحتلال من عدمه، إلا أنه يظل من ناحية الشرعية الدولية- وبشكل نظري على الأقل- وضعا له قوانين دولية لتنظيم العلاقة بين المحتل ومن يخضع للاحتلال، حيث تم نظم قوانين التعامل في وقت الاحتلال من خلال اتفاقيات دولية كاتفاقية جنيف الرابعة، غير أن استمراره لمدة تقارب النصف قرن يضع تحديا حول صلاحية التعريف، والأهم أنه تحول إلى مظلة لتنفيذ مشروع استعماري، وبتثبيت وقائع على الأرض من أجل تحويل المكان جذريا، حيث يعيش اليوم في الضفة الغربية والقدس أكثر من ٦٢٠ ألف[٦] مستعمر في فضاء سيادي قانوني مستمد من الدولة الإسرائيلية الأم، التي تأسست أصلا كدولة يهودية قومية من خلال الأدوات الاستعمارية الاستيطانية.

أما الاستيطان الاستعماري فيحيل إلى عمليات توطينية مقرونة بسيادة مجموعات غريبة في مناطق خارج حدود وطنها/ دولتها، حيث تقوم هذه المجموعة- سواء مدعومة من دولة أو مستقلة- بالتعامل مع الفضاء الجديد كمنطقة سيادية لها، وتقوم بتوجيه كل فعالياتها من أجل ترسيخ هذه السيادة عبر المؤسسات التي تستحدثها أولا، وإعلان نفسها الجهة الوحيدة المحتكرة للعنف وأدواته ثانيا (حسب تعريف ماكس فيبر للدولة)، ومع وجود سكان أصلانيين يشغلون الفضاء المكاني المعد لمشروع التوطين، يتم التعامل معهم كمشكلة

يجب التغلب عليها، إما بالإبادة الجسدية كما حدث في أميركا الشمالية أو الإذابة العرقية كما حدث في أميركا الجنوبية، أو الطرد كما حدث في النكبة، أو القمع المستمر ونزع السياسة عنهم وتحويلهم لكائنات لا سياسية، كما يحدث في غزة، وبشكل أقل في الضفة (انظري هـ. غانم،٢٠١٢). ويعتبر اليوم الاستعمار الاستيطاني فعلا غير قانوني، حيث جاء في البند ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة: لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

في المقابل فإن الأبارتهايد يحيل إلى منظومة سياسية مبنية على الفصل والتمييز العنصري والتفاضلي بين السكان. ويعود أصل كلمة الأبارتهايد إلى لغة الأفريكانا (apartheid)، وهي اللغة التي تحدثها في جنوب أفريقيا بداية البيض الذين ينحدرون من أصول هولندية، وتعني حرفيا الفصل، وتقابلها في الإنجليزية (apart hood). وقد استخدمت في اللغة السياسية التشريعية في جنوب أفريقيا للإشارة إلى نظام الفصل بين البيض والسود الذي طبق منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٩٠. غير أن الأبارتهايد كنظام حكم تجاوز مفهومه الجنوب إفريقي الخاص وأصبح يستخدم في القراءات والتحليلات السياسية كإشارة إلى أي نظام حكم يعتمد على الفصل القسري بين مجموعات سكانية، سواء تأسس هذا الفصل على الانتماء القومي، العرقي، أم الديني، للإشارة إلى علاقة تفاضلية عنصرية مبنية على الفصل القصري ينتهجها نظام معين اتجاه المجموعات التي تقع تحت دائرة سيطرته. بمعنى آخر، أصبح يقصد بالأبارتهايد نظام حكم له ميزاته تماما مثل النظام الديمقراطي، الجمهوري، الاستبدادي، الملكي..الخ، ولم يعد يعني مجرد حالة عينية هي النظام العنصري لجنوب إفريقيا. فقد انفصل واستقل هذا النظام عن خصوصيته التاريخية وتجاوزها، ليتحول إلى جزء من القاموس السياسي العام، وأصبح يشير إلى أي نظام حكم يعتمد آلياته ورؤيته.

وقد جاء في هذا السياق في البند الثاني من الاتفاقية الدولية لمحاربة جريمة الأبارتهايد للعام ١٩٧٦:

«الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية، وإن الأفعال اللا إنسانية الناجمة عن سياسات

وممارسات الفصل العنصري وما يماثلها من سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين، والمعرفة في المادة الثانية من الاتفاقية، هي جرائم تنتهك مبادئ القانون الدولي، ولا سيما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين».[٧]

ومأسست اتفاقية روما من العام ١٩٩٨ تعريف الأبارتهايد وفق الممارسات باعتبارها جريمة ضد الإنسانية لا تقتصر على تجربة جنوب أفريقيا، حيث جاء تعريف جريمة الفصل العنصري بأنها تعني:

«أي أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة ١ وترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية، من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أي جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.»[٨]

ويمكن أن نرى كيف تتجلى ممارسة الأبارتهايد في نظم الحياة اليومية للفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال توجيه كل ممارسات المؤسسات لخدمة جمهور اليهود دون غيرهم، والفصل بينهم وبين الفلسطينيين في الشوارع والطرقات والمؤسسات والقوانين ومنظومة الحكم عامة في الضفة الغربية، إضافة إلى إقامة الحواجز حول مدنهم وعزلها ببنتوستونات وضبطها من خلال سياسات التصاريح، في مقابل تبني منظومة قيمية وقانونية لضبط إسرائيل كدولة يهودية، مقابل سياسات التهميش والضبط والقمع للفلسطينيين في الداخل.

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في المقارنة بين إسرائيل والأبارتهايد، ونشرت عشرات الكتب والأبحاث التي تناقش مدى صلاحية المفهوم- أو قصوره- للحالة الإسرائيلية وظلالها، ولم يعد استخدام المقارنة والمقاربة يقتصر على الدراسات النقدية العالمية، بل تم استدخاله إلى النقاشات الداخلية في هوامش العلوم الاجتماعية الإسرائيلية، من بينها مقاربة الجغرافي عن الأبارتهايد الزاحف (اورن يفتاحئيل، ٢٠٠٩). في المقابل، تعارض أغلب الدراسات البحثية في إسرائيل هذا الاستخدام وتسوق الأسباب التالية التي تفترض أنها تجعلها غير ملائمة للسياق الإسرائيلي، والتي تتعارض مع أهم ميزات الأبارتهايد في

جنوب أفريقيا، والتي لخصها المؤرخ ويليام بينارت (Beinart 1994, p. 142) بأنها تجمع سبعة مركبات متوازية ومتقاطعة، وهي:

١. وجود تعريف قانوني للعرق.
٢. مشاركة بيضاء حصرية في المؤسسات السياسية الأساسية والمركزية.
٣. مؤسسات ومناطق منفصلة للأفريكان وللسود.
٤. فصل مكاني في المدن والبلدات والريف.
٥. السيطرة على حركة السكان الأفارقة في المدن.
٦. فصل صارم في سوق العمل.
٧. فصل مرافق الترفيه وجميع أنواع التسهيلات.

للوهلة الأولى تبدو المعارضة منطقية، إذا ما تمت قراءتها وفق صورة إسرائيل المتخيلة في الخطاب المهيمن فيها، حيث يتم النظر إليها أولا باعتبارها دولة يهودية وديمقراطية محددة بالخط الأخضر، وفق ذلك يتم تحليل منظومتها من خلال ما يحدث في حدودها بغض النظر عن ما يحدث في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ويتم حسب هذا المنطق أيضا اعتبار مكانة العرب الدونية نتاجا تمييزا محليا وليس منتوجا عنصريا مرتبطا ببنية الدولة، ثانيا، تتم مفهمة إسرائيل ضمن أسئلة الدولة القومية والعلاقة مع الأقليات (كما يفعل بشكل خاص جاكبسون وروبنشطاين (Yacobson & Rubinstein 2008) نزعها من سياقها الاستيطاني الاستعماري، وبنائها على أنقاض الشعب الأصلاني الذي يحاول ضمن منظومتها الحالية الصراع على وجوده. ثالثا يتم اعتبار التقسيمات الإسرائيلية للمواطنين باعتبارها مفهومة ضمنا (عرب ٦٧، عرب ٤٨، إلخ).

تشترط قراءة الواقع خارج المنظومة التي تضعها القوة الاستعمارية، أولا الخروج عن تصنيفاتها، التي وضعتها وحولتها إلى «طبيعة ثانية»، وفي هذا السياق لا بد من الإيضاح أننا سنحاول قراءة فلسطين كوحدة جغرافية سياسية واحدة، تدار وفق منظومات متمايزة. بل إن الطرز وتصنيفات المواطنة للفلسطينيين تشبه إلى حد ما التصنيفات التفاضلية للأعراق في جنوب أفريقيا، حيث تم تصنيف الفلسطينيين إلى أصناف مختلفة من «عرب إسرائيل» الذين

يقسمون بدورهم إلى عرب ودروز وبدو حينا، أو دروز ومسيحيين ومسلمين حينا آخر، ويمكن مقابلتهم بسبب الحقوق التي يتمتعون فيها مع فئة الملونين تحت نظام الأبارتهايد، والفلسطينيون في الأراضي المحتلة ممن يحملون هوية خضراء ويقسمون بدورهم بين فلسطينيي الضفة من جهة، وفلسطينيي القطاع من جهة أخرى، في مكانة أقل منهم حقوقيا حيث يقابلون إلى حد بعيد مع فئة السود الذين عاشوا محصورين في بانتوستانات في جنوب أفريقيا، ويتموضع بينهم سكان القدس ممن يحملون تصنيف المقيم الدائم[٩] التي تعتبر وكأنها مكانة مقارنة بـ«الرعايا» من حملة الهوية الخضراء، وأقل من المواطنين، مع العلم أنهم يعيشون تهديدا مستمرا بسحب هذه الهوية منهم.

لا بد من الإشارة هنا إلى أنه مقابل هذه المقاربة، هناك من يحصر الأبارتهايد تحديدا في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، إذ كتب مثلا عدي أوفير وأرئيلا أزولاي وهما من أهم الباحثين النقديين في إسرائيل، أن نظامين واحد ديمقراطي في داخل إسرائيل وآخر عنصري في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، تطورا بين النهر والبحر، وبغض النظر عن مواقف الباحثين الذين يتحدثون عن نظامين بين البحر والنهر، فإن ما يجمعهم عادة هو الاعتقاد بأن إسرائيل هي دولة ذات نظام ديمقراطي، حتى لو كانت ديمقراطيتها إثنية (بشارة،٢٠٠٥) ولأهمية هذه النقطة وعلاقتها بأساليب إدارة حياة السكان فإننا سنعود لها لاحقا في نهاية هذه المداخلة.

وفي هذا السياق، تكمن الإجابة على النقاط أعلاه التي حاولت نفي الأبارتهايد بوصفها مؤكدة بالذات لوجوده. ويمكن أن نطبق نقاط بينارت السبع التي اتخذها من أجل الادعاء بأنه لا أبارتهايد في إسرائيل للتدليل على الأبارتهايد:

١. مقابل تعريف العرق الأبيض في نموذج جنوب أفريقيا، يوجد انشغال تفصيلي قانوني بتعريف من هو اليهودي . وكما كان هدف تعريف العرق في جنوب أفريقيا هو وضع الهرمية المواطنية لمواطن أبيض في القمة وأسود في الحضيض، فإن الهرمية المواطنية في إسرائيل مبنية على تعريف من هو اليهودي الذي يتربع على القمة، وتحته المشكوك بيهوديتهم، وصولا إلى الفلسطيني الذي يقع في أسفل الهرم.

٢. في مؤسسات القوة التي تضم الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى، يوجد حضور يهودي حصري.
٣. في فلسطين التاريخية توجد معازل للفلسطينيين في الضفة وغزة والنقب، كما يوجد فصل جغرافي بين المناطق اليهودية والعربية في الجليل والمثلث والقدس، ويتم تغليظ الفصل أو تخفيفه وفق الوضع الأمني، ففي القدس تم وضع حواجز ونقاط تفتيش بين شقي المدينة في اللحظة التي تم فيها تهديد «أمن اليهود».
٤. نظام التصاريح والحواجز في الضفة.
٥. فصل واضح في سوق العمل بين العرب واليهود.

تنتج العلاقة الجدلية بين الاحتلال العسكري والمشروع الاستيطاني الاستعماري، حالة أبارتهايد واضحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن حصر هذا التوصيف في هذه المناطق دون إسرائيل يظل مبتورا ما لم يوضع في السياق التاريخي لإقامة إسرائيل، خاصة مع ما حدث من تطهير إثني عام ١٩٤٨ من جهة، ودون وظيفته العملية لتحقيق هذا المشروع من جهة أخرى، وهو بذلك ليس مشروعا سياسيا لإدارة الساكن الأصلاني فقط، بل كأداة مرحلية لتحقيق المشروع السيادي السياسي الصهيوني، وفي حال تحققت هذه السيادة سواء من خلال أدوات القمع أو الهيمنة، لا تعود من حاجة له. هذا ما حدث خلال النكبة وبعدها، وهذا ما يحدث الآن في أراضي الضفة. وهذا لا يعني أن الأمر ليس قائما في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ولكن تمت إعادة بنائه واستدماجه وتصديره بصيغ أخرى أكثر سيولة. وباستعارة طرح والتر بنيامين (Benjamin 1986 p.276-300) عن أشكال العنف، يمكن القول إن إسرائيل استخدمت بداية العنف المؤسس لإقامة دولة قومية يهودية بأدوات استعمارية استيطانية تتحرك بين قطبي المحو والإنشاء (انظر: غانم ٢٠١٤ و Wolfe 2006)، إذ تقوم فكرة هذا المشروع على محو الأصلانيين من المكان لاستبدالهم بمجتمع المهاجرين الجدد، الذي ما كان يمكن أن ينشأ من غير الاستحواذ على الأرض التي تشكل أهم رأس مال مادي يمتلكه الأصلاني، ولا يستقيم المشروع الاستعماري من غيرها. كان الاستحواذ على الأرض أول مراحل تحقيق المشروع الاستعماري، ولا يتحقق هذا الأمر عادة من غير مقاومة، تماما

كما حدث من انتفاضات وثورات في فلسطين في ظل الانتداب البريطاني، وكما هو مستمر إلى اليوم، سواء من محاولات للنضال من داخل النظام وضده كما هو حال الفلسطينيين في الداخل، أو من خارجه كما هو حال الفلسطينيين في الضفة والقدس وغزة،[١٠] وهو ما يعني أن المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين هو مشروع محمل بالصراع والتناقضات، وأنه ما زال مفتوحا، والأهم أنه يحتمل عدة خواتم تبعا لجدلية الممارسة والفعل والمقاومة.

إن ما يكن قوله أخيرا، هو أنه لا يمكن قراءة «المجتمع الديمقراطي» الإسرائيلي، بغض النظر عن السجال حول ديمقراطيته الإثنية، بمعزل عن الامتيازات الأساسية التي حازها المستعمرون في لحظة العنف المؤسس. وبالتالي لا يمكن قراءة أو تأطير أوضاع الفلسطينيين في الداخل بدون استحقاقات فعل التهجير الشامل في النكبة.

ما بين الأبارتهايد في جنوب أفريقيا والنظام الصهيوني... الشبه والاختلاف

رغم أوجه الشبه بين الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وإسرائيل، إلا أنه توجد أيضا نقاط اختلاف- ترتبط بطبيعة وجذور المشروع العنصري في جنوب أفريقيا- عن المشروع الاستعماري الصهيوني المركب في فلسطين، وذلك الذي طبق في أستراليا وكندا ونيوزيلندا أو شمال أميركا.

أولا: البعد النفعي في مشروع الاستعمار الجنوب افريقي مقابل القومي الصهيوني

تأسست المستعمرات الأولى في جنوب أفريقيا لأهداف اقتصادية، وكان الاستيطان خادما لمشروع ربحي، فقد وصلت مجموعة من المستوطنين الهولنديين في منتصف القرن السابع عشر وأقامت عام ١٦٥٢ أول مستوطنة لها في منطقة الرجاء الصالح، وكانت بمثابة محطة لتأمين احتياجات السفن القادمة من هولندا وهي في طريقها من أوروبا إلى الشرق الأقصى، وقد انضم للمجموعة هذه لاحقا مستوطنون جدد من هولندا وبلجيكا وألمانيا وفرنسا، وهي المجموعات التي سميت لاحقا البوير (Boere) وهي كلمة هولندية تعني فلاحين. وبسبب الحاجة للأيادي العاملة في المستعمرة الجديدة، تم

استقدام العبيد من المناطق القريبة ومن دول مجاورة أخرى، مثل مدغشقر وأندونيسيا والهند. وتطورت هذه المستوطنة لاحقا لمدينة كيب تاون وتحولت إلى عاصمة منطقة الرجاء الصالح التي تمتد على جزء واسع من شواطئ المنطقة وداخل القارة. الملفت أن هذه المناطق ظلت تابعة إداريا لشركة الهند الشرقية الهولندية، أي ذراعا لشركة ربحية وليست دولة وإن تغير الأمر لاحقا.

ويمكن القول إن الحاجة إلى الأرض مع اليد العاملة التي تشغلها وتعمل فيها، هو ما أدى إلى اعتبار أهل البلاد مصدر عمل وليس عقبة، بل يمكن الذهاب أبعد من هذا والقول إن العلاقة كانت عضوية بين الاستعمار الأبيض في جنوب أفريقيا والأصلانيين، وما كان للمستعمرة أن تكون لولا وجود اليد السوداء العاملة. يختلف الأمر تماما في فلسطين التي هدف المشروع الاستعماري الصهيوني فيها إلى تحقيق مشروع قومي في إقامة وطن يهودي، ولم تحركه أساسا أهدف اقتصادية. وقد أنتج هذا الفارق تعاملا متميزا مع السكان الأصليين في الحالتين، حيث تم التعامل مع السود في جنوب أفريقيا كمخزون حيوي وضروري للأيادي العاملة الرخيصة، فيما شكل الفلسطيني بالأساس عائقاً ملموسا يقف أمام تحقيق مشروع الكيان القومي الصهيوني، وكان يجب التغلب عليه، وهو ما حول المشروع الاستعماري في فلسطين وفقاً لباتريك وولف (Wolfe 1999, p 163) لمشروع قائم بشكل بنيوي على المحو والإزالة (elimination). وتحت مظلة ممارسات الاستعمار اندرجت إذن كل عمليات التوطين والنقل السكاني وتغليب مصلحة المهاجرين وقمع الأصلانيين والتعامل معهم كمشكلة، سواء من خلال الطرد الجماعي كما حدث في النكبة أو من خلال حشرهم في غيتوات مغلقة ومسيطر عليها من قبل إسرائيل، وتدار بشكل ذاتي كما يحدث على أرض الواقع في الضفة. إن الاستعمار إذن مشروع ضخم متعدد المستويات لخلق كيان سيادي في مكان جديد باستبدال ما هو موجود.

ثمة اختلاف كبير وحاسم بين المنطق الكولونيالي لنظام الأبارتهايد، وبين منطق المشروع الاستيطاني في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. فقد جرى من جهة، تكريس الأبارتهايد في كولونيالية اقتصادية، وفي منطق التفوق العرقي للبيض، من جهة أخرى . في المقابل، فإن

دافع أو محرك المشروع الاستيطاني ليس اقتصادياً وإنما أيديولوجي، فهو مؤسس على الوعد الإلهي بـ«أرض إسرائيل»، ومجسد برعاية الحماية التي يوفرها الجيش الإسرائيلي. ففي مدخل موقع «غفعات أساف» الاستيطاني إلى الشرق من رام الله، على سبيل المثال، وضعت يافطة ضخمة تقول: «عدنا إلى البيت. هنا في بيت إيل، وقبل ٣٨٠٠ عام، وعد الرب بأرض إسرائيل لشعب إسرائيل، استناداً إلى هذا الوعد نحن نقيم اليوم في حيفا وتل أبيب وشيلو وحفرون (الخليل)».

ووفقاً للمنطق الإسرائيلي المرتكز على هذه الرسالة الإلهية، فإن حق اليهود في فلسطين غير قابل للاستئناف أو الطعن فيه، وما ينطبق على حيفا (التي فرغت من غالبية سكانها العرب في العام ١٩٤٨) ينطبق على «بيت إيل» وعلى موقع «عوز تسيون» الاستيطاني. من هنا فإن الاستنتاج المنبثق عن هذه المقولة هو أن ما ينطبق على السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ينطبق على الفلسطينيين الذي طردوا من حيفا في العام ١٩٤٨. ففي كلا الحالتين، نجد أن المنطق الموجه هو نفس المنطق: «لي الحق في العيش هنا مكانك». يختلف هذا المنطق عن المنطق الكولونيالي الاقتصادي الذي ينتظم حول استغلال السكان المحليين ومواردهم. وفي الاستعمار الاستيطاني لا يعتبر الاستيلاء على الأرض عن طريق الاستيطان فيها «خطأ فنياً وفق وجهة نظر باتريك وولف، إذ «المستوطنون الاستعماريون يأتون للبقاء: والغزو بُنية وليس مجرد حدث». (Wolf 2006, p 388) ويميز لورنتسو فيراتشيني (Venacini 2010) بين الاستعمار بشكل عام، والاستعمار الاستيطاني بشكل خاص، من ناحية الأهداف والغايات المحركة لهما، مشيراً إلى أن الاستعمار يُعرّف على أنه سيطرة خارجية تتسم بسمتين رئيسيتين، الأولى أنه انتقال إلى موقع أو مكان جديد، والثانية نشوء علاقات غير متساوية تقوم على السيطرة والهيمنة في الأماكن الجديدة. وفي هذا السياق، يمكن لعمليات التحكم والسيطرة، والغاية المحركة للمستوطن الاستعماري، أن تساعد في التمييز بين الأشكال المختلفة للاستعمار. وكما كتب فيراتشيني (المصدر السابق) فإن مقولة «إعمل من أجلي» ليست مماثلة أو مساوية لمقولة «ارحل».

فالأولى تستغل وتنهب موارد المكان، فيما تنظر الثانية إلى (الإنسان) المحلي كمشكلة يجب التغلب عليها وكعقبة ينبغي التخلص منها (Morgense 2011) . من هنا أيضاً، يجيء الاختلاف بين الاستعمار القائم على الاستغلال ،كما حدث في جنوب افريقيا (اعمل من أجلي) وبين الاستعمار الصهيوني في فلسطين القائم على الطرد والسلب (هنا، في المكان الذي تعيش فيه، سأقيم بيتي!).

فقد رأى الأول في سكان الدولة (المحليين السود) قوة عمل رخيصة بشكل متعمد لجني أرباح ومكاسب اقتصادية، أما الثاني فقد رأى في السكان الأصلانيين عقبة في طريق تجسيد المشروع القومي الذي سعى إليه، ولذلك فقد عمل من أجل التخلص منهم. وقد فعل ذلك أحياناً عن طريق الطرد والتطهير العرقي الواسعين، كما حصل إبان العام ١٩٤٨ (العارف ١٩٥١ – ١٩٥٦، Khaldi 1959, 1961; Pappe 2006) وأحياناً أخرى عن طريق تشجيع الهجرة وانتهاج خطط وبرامج لتغيير التركيبة الديمغرافية للمكان وتهويد الحيز، كما حصل في القدس الشرقية، وفي أحيان أخرى بواسطة زرع مستوطنات في قلب الحيز الفلسطيني، كما يحدث في الضفة الغربية، وكذلك أيضاً داخل حدود إسرائيل ١٩٤٨، عن طريق إتباع سياسة مثل «تهويد الجليل» ومصادرة الأراضي العائدة للسكان المحليين.

ثانيا: عنصرية تشريعية وعنصرية مؤمننة

ارتكز حكم الأبارتهايد في جنوب أفريقيا بشكل خاص بعد ١٩٤٨ على أسس قانونية وتشريعية، وتم استدماج الفصل العنصري في البنى التشريعية للدولة، على خلاف إسرائيل التي تحاول أن تتنصل من أيديولوجيات العرق وتستبدلها بأيديولوجيا قومية لها «شرعية» في الخطاب الدولي، الذي يقبل القوميات، وتغلف السياسات التي تقوم بها بخطاب أمني واحتياجات أمنية، بل إن إسرائيل تحاول الامتناع عن ممارسة سلوكيات فجة من العنصرية كما حدث في رفض وزير الدفاع يعلون الفصل في الباصات بين العمال الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، وهي تغلف كل عملية الفصل في شبكة الطرق والحكم بغلاف أمني وقومي، في عملية أمننة للتمييز العنصري، وإعادة تدوير للمصطلحات بما يبعد عنها على الأقل دوليا تهم الأبارتهايد.

وخلافا لجنوب أفريقيا في عهد نظام الفصل العنصري، لا تطبق إسرائيل سياسة أبارتهايد رسمية، ولا تشرعن الفصل في قوانينها على أساس عرقي، ولا تظهره بصورة واضحة وجلية. وفحوى الادعاء السائد في الخطاب الاسرائيلي الرسمي أن إسرائيل «تتبع سياسة فصل لأسباب أمنية» ، وأنها تضطر للقيام بذلك من أجل حماية مواطنيها.

غير أن ادعاء «متطلبات الأمن» في حد ذاته، لا يستقيم تماماً مع الواقع، وإنما يشكل غطاء لدوافع واعتبارات كولونيالية. وبغية إيضاح هذه المسألة، يمكن فحص مثال شارع رقم ٤٤٣. ففي ثمانينات القرن الماضي صودرت أراض فلسطينية، تعود للقرى القريبة من شارع ٤٤٣ القديم، بهدف تحويل مسار الشارع إلى خارج القرى الفلسطينية التي مر داخلها. وقد أمر الحاكم العسكري، لهذا الغرض، بمصادرة أراض تابعة للقرى ذاتها، مما دفع أصحاب هذه الأراضي إلى الاعتراض على القرار (أوامر المصادرة) عن طريق تقديم التماس إلى المحكمة الإسرائيلية العليا.

وجاء في الرد الذي قدمه الحاكم العسكري باسم الدولة، الادعاء بأن مصادرة الأراضي ستخدم سكان المنطقة، أي سكان القرى الفلسطينية، وقد قبلت المحكمة العليا هذا الرد ورفضت الالتماس. وجاء في قرار المحكمة:

«الحاكم العسكري مخول في مثل هذه الأحوال بتوظيف استثمارات وموارد أساسية وتنفيذ مخططات طويلة الأمد لصالح السكان المحليين ... لا يوجد أي خلل في إعداد خطة الشوارع القطرية: فقد ازدادت احتياجات السكان المحليين للمواصلات، ولا يجوز تجميد وضعية الطرق والشوارع. بناء على ذلك فقد كان الحاكم العسكري مخولاً بإعداد خطة شوارع تأخذ في الحسبان التطورات في الحاضر والمستقبل. إن حقيقة كون هذا التخطيط يتم بالتعاون مع إسرائيل، لا تنطوي على ما يوجب رفض هذه الخطة، طالما أنها أعدت لخدمة مصلحة السكان المحليين»[١١].

غير أن هذا الشارع الذي جرى شقه من أجل خدمة سكان القرى الفلسطينية أغلق في وجههم تحديداً، عقب اندلاع الانتفاضة الثانية، ومنعوا من استخدامه، وفي هذه المرة أيضاً، بناء على أمر عسكري. في المقابل سمح باستخدام الشارع للإسرائيليين

فقط، وهو ما جعل سكان القرى الفلسطينية في المنطقة يقدمون مرة في عام ٢٠٠٧ التماساً خر للمحكمة الإسرائيلية العليا ضد القرار بدعوى عدم قانونيته، ذلك لأن الشارع أقيم على أراضيهم ومن أجل خدمتهم. وفي رده باسم الدولة على الالتماس، أوضح قائد المنطقة العسكرية الوسطى بأنه جرى إغلاق الشارع (في وجه سكان القرى الفلسطينية) بسبب كثرة حوادث إطلاق النار من جانب فلسطينيين على السيارات الإسرائيلية المارة في الشارع. هذا الادعاء صحيح من حيث الوقائع، فقد تحول الشارع إلى مصيدة موت للإسرائيليين المارين منه في فترة الانتفاضة الثانية، لكن الإشكالية لا تكمن في الوصف وإنما في الاستنتاج.

وفقاً للمنطق الذي وجه اتخاذ القرار الممهد لمصادرة أراضي القرى، وفي ظل ازدياد «الهجمات» التي تعرضت لها السيارات الإسرائيلية المارة في شارع ٤٤٣، ومن أجل درء التهديد لحياة الناس المارين به، كان الاستنتاج المطلوب يقتضي إغلاق الشارع أمام المسافرين الإسرائيليين ومطالبتهم بالسفر عبر شارع رقم ١ (تل أبيب – القدس) عوضاً عن إغلاقه في وجه الفلسطينيين فقط. ويمكن القول في هذا السياق إن القرار الأول الذي سمح بمصادرة الأراضي من أجل خدمة «السكان المحليين»، والقرار الثاني بإغلاق الشارع أمام هؤلاء السكان وإبقائه مفتوحاً أمام مرور الإسرائيليين فقط، يظهران بوضوح لمنفعة من وخدمة لأي مصالح تعمل مثل هذه القرارات. كما ويدل القراران بالأساس على أن استخدام ذريعة الأمن هو استخدام تحايلي هدفه تمويه وإخفاء منطق استعماري يقوم على التمييز والإجحاف، يشار الى ان محكمة العدل اتخذت في كانون اول ٢٠٠٩ قرار بفتح الشارع امام سكان القرى الفلسطينية وتمكينهم من استخدامه[١٢]، لكن الجيش قام بوضع بوابات يتحكم بالدخول والخروج فيها لسكن القرى ومؤخرا قام بأغلاقها ، بل ان هذه البوابات تحولت فعليا الى احد اهم تجليات الفصل والأبارتهايد بين العرب واليهود اذ تنتصب على مداخل كل منها لافتة تحذر الإسرائيليين من ان البوابات تخاذهم الى مناطق فلسطينية ويحظر دخوله (انظر صورة رقم ٤ و٥)

صورة رقم ٤
لافته في مداخل مناطق أ تمنع دخول الإسرائيليين

بوابة حديدية للتحكم بالدخول والخروج من القرى
الفلسطينية (المصور غير معروف)

على ذلك، يمكن أن نجمل بالقول إن جنوب إفريقيا (العنصرية البيضاء) طبقت سياسة الأبارتهايد قانونياً، بينما طبقتها إسرائيل واقعياً. وتزعم إسرائيل أن دوافعها ليست دوافع فصل عنصري، وإنما دوافع «أمنية»، ولكن الفصل يتم ويطبق فعلياً بناء على مصالح اليهود، وليس بموجب قيم عالمية. ويتطلب هذا التطبيق شبكة أمن وحماية تتيح ذلك، وهذه الشبكة تسمى في القاموس السياسي الإسرائيلي «اعتبارات أمنية».

ثالثا: الفرق بين الاحتلال كحالة طوارئ مؤقتة والأبارتهايد كنظام دستوري:

كرس نظام الأبارتهايد المواطنة الدونية للسود (في جنوب أفريقيا) في نص الدستور، وقدم ذلك على أنه جزء من البنية المعيارية للدولة، على الرغم من أن هذا التكريس الدستوري أُعتبر عنصرياً وظلامياً في نظر الكثيرين. هذا في حين أن الاحتلال العسكري ورغم فظاظته وقسوته، يعتبر من وجهة نظر القانون الدولي «أمراً مشروعاً» حتى وإن كان مؤقتاً وشاذاً.

فمن المألوف التفكير والاعتقاد أن الحروب والنزاعات العسكرية يمكن أن تنتهي باحتلال عسكري لبقاع ومناطق جغرافية وأن تخضع لحكم عسكري مؤقت، إلى حين التوصل إلى تسوية أو تنظيم لمكانتها. وفي ضوء فرضية المؤقت والاستثنائي، تدار المناطق المحتلة بواسطة أوامر عسكرية هدفها معالجة التطورات دون أن تكون (هذه الأوامر) مكرسة في دستور أو قوانين أساس. بمعنى أنه وفي الوقت الذي يشكل فيه الجندي أو

الشرطي في دولة «معيارية» أداة لتطبيق القانون، ووسيطاً بين القانون والسكان (ويمكن في حال تغيير القوانين العنصرية تحويل وظيفته من قمع المواطنين إلى المحافظة على سلامتهم)، فإن قائد المنطقة والجندي والبيروقراطي يصيرون في ظل الاحتلال العسكري هم بذاتهم القانون وليس فقط الأداة التي تعمل من أجل تطبيقه، ويعتمد تنظيم حياة السكان تحت الاحتلال على القوة فقط كوسيلة وغاية في آن واحد، وتكون هذه القوة ذات حضور وتواجد في كل المناطق المحتلة وتمتد إلى كل مكان، ليس من أجل تأكيد وجود القانون والنظام، وإنما من أجل ترك الانطباع بأن صاحب البندقية هو صاحب القرار، وأن مصدر صلاحية القوة هو القوة ذاتها. إن تحويل أداة القوة لتغدو هي القوة ذاتها ينتج بالضرورة فائض قوة ويحول المنطقة المحتلة إلى واجهة العرض (فيترينة) لنظام القوة والسيطرة الذي يكون فيه الجندي البسيط هو السيد الكبير تجاه السكان المحليين.

وعلى الرغم من أن أساليب وأشكال تطبيق نظام الأبارتهايد، أو تطبيق أي نظام عنصري مضاد لإرادة الشعب، تتقاطع مع أساليب وأشكال الاحتلال القسري، إلاّ أننا نجد أن الدولة، وفي حالة حدوث مواجهة ومعارضة للنظام غير المرغوب، كنظام الأبارتهايد، تتراجع وتخلي المكان لصالح سيطرة الجيش تحت مظلة قوانين الطوارئ، بغية إعادة النظام إلى نصابه. ففي نظام الاحتلال العسكري لا يكون للدولة أي وجود على الإطلاق، ولذلك تبقى القوة دائماً هي الطريق الوحيد لإثبات من هو صاحب السيطرة والقرار في المنطقة المحتلة. في كلا الحالتين، تكون النتيجة دموية، ذلك لأن القانون العنصري اخترع كل المبررات والدواعي العنصرية لقمع الإنسان الأسود بجعله دون الأبيض في المكانة والقيمة، أما في حالة الاحتلال العسكري، فإن المبرر الأخلاقي الذي يعطي الشرعية للضم، ليس ضرورياً، لأن القانون ذاته وفي أساسه رأى في الفلسطيني كائناً لا قانونيا أو استثنائيا، أي خارج قيم واستحقاقات القانون، ومن هنا فإن هذه القوانين لا تتناول الفلسطيني إلا فيما يتعلق بمتطلبات قمعه.

وبطبيعة الحال، فإن الواقع الناتج عن كلا الحالتين، واقع قامع يمس بأبسط حقوق الإنسان الأساسية. من الممكن رؤية الاحتلال على أنه «نظام اللحظة الراهنة» الذي ليس له

ماض أو حاضر، وفق ما وصفه (ألتوسير، ٢٠٠٦، ص٧٦-٧٧)، في حين أن الأبارتهايد يشكل نظاماً للحاضر والمستقبل. وفي كلا الحالتين يستند تطبيق الأمر العسكري والقانون العنصري على الاستبداد والاضطهاد والقمع دون تمييز بين المضطهدين.

وكما يقول ألتوسير في وصف النظام الاستبدادي، فإن هذا النظام هو «سلطة المساواة المطلقة التي تضع جميع السكان داخل ذات المجانسة» (ألتوسير ،٢٠٠٦، ص٧٦)، حيث الجميع متساوون، ليس لأنهم الكل، كما في حالة المستوطن الأبيض أو المستوطن الصهيوني، وإنما ببساطة لأنهم لا شيء. هنا أيضاً يدرك الكثيرون أنّ الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة أسوأ بكثير من نظام التفرقة العنصرية.

رابعاً: منطق «الوضع المؤقت» لقلب الواقع على الأرض في سبيل تثبيت المستعمرة

تعطي فرضية «الوضع المؤقت» حرية عمل تتيح أحياناً القيام بالشيء ونقيضه، والأهم من ذلك إحداث تغيير بنيوي في الواقع القائم.

فيمكن بواسطة أوامر وتعليمات عسكرية محلية تلبي «متطلبات الساعة»، فرض قيود على الدخول إلى مناطق معينة، ومصادرة أراض والإعلان عن مناطق محددة كمناطق عسكرية مغلقة، بل وتغيير الحيز الطبوغرافي والديمغرافي للمكان. ففي فترة الحكم العسكري «المؤقت» تمدد المشروع الاستيطاني وصودرت المزيد من الأراضي من الفلسطينيين الذين منعوا من الوصول إليها. وعوضاً عن وجوب توقف هذا المشروع في ظل «عملية السلام»، تحولت هذه الأخيرة إلى مظلة للمشروع الكولونيالي الاستيطاني، الذي تحول بدوره إلى مكون مواكب لـ «عملية السلام»، وراح ينمو ويتطور في ظلها دون قيود ملموسة. والحقيقة أن الجانب الفلسطيني لم يصر من جهته على وجوب تجميد هذا المشروع الاستيطاني التوسعي، وذلك انطلاقاً من فرضية أن الوضع «مؤقت» وقابل للتغيير قطعاً، وأنه طالما أن كل الأمور مطروحة للتفاوض، فليس هناك وقائع منتهية على الأرض، ما عدا «اللا وقائع» التي اتضح أنها كانت بمثابة إسفين في «عملية السلام»، التي تحولت إلى عملية عبثية: مفاوضات من أجل المفاوضات (Butlen 2011; Khalidi 2011) . وكما كتب الباحث الفلسطيني معين

رباني في «لندن ريفيو أوف بوكس» فإن: «ما يسمى بعملية السلام تعمل تماماً كما خطط لها، من أجل تغطية الكولونيالية الإسرائيلية بثوب سياسي « (Rabbani 2011). فالأوامر العسكرية توفر للمحتل حيزاً واسعاً للمناورة وتتيح له التحرك داخل هذا الحيز، لأنها لا تخضع لقوانين الدولة، ولأنها تعنى بشؤون أناس ليسوا مواطنين فيها (على الرغم من أن هذه الأوامر تخضع، ظاهريا على الأقل، لمراقبة المحكمة الإسرائيلية العليا). وفي الوقت الذي تعامل فيه المجتمع الدولي مع الاحتلال الإسرائيلي كوضع مؤقت، وأصدر قرارات تدعو إلى الانسحاب من المناطق المحتلة في حرب العام ١٩٦٧، لم تقم إسرائيل من جهتها بضم هذه المناطق باستثناء القدس الشرقية وهضبة الجولان)، لكنها لم تقم أيضاً بالانسحاب منها.

ولكن في ظل عدم الانسحاب وعدم الضم، تمدد المشروع الاستيطاني إلى داخل تلك المناطق المحتلة، ومن ناحية عملية، فقد وضعت الدولة الإسرائيلية يدها على أراضي الفلسطينيين بواسطة وكلائها. إلى ذلك فقد قامت إسرائيل فعلياً بتنظيم العلاقة تجاه المكان بصورة انتقائية. حيث تبنت فرضية «الوضع المؤقت» فيما يتعلق بالسكان، وعرفت الفلسطينيين على أنهم «رعايا مؤقتون»، وتبنت تجاه الأراضي فرضية «الوضع الدائم» وتعاطت معها فعليا باعتبارها ملكيتها.

وبذلك، فقد خلقت إسرائيل حيزاً جديداً فوق زمني (غير مؤقت)، داخل المناطق المحتلة، ولكن خارج إطار القانون العسكري (المؤقت)، والذي سعت وتسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى إخراجه من دائرة أي نقاش حول المستقبل «المؤقت»، وذلك بكونه (الحيز) الأبدي الدائم والوحيد. ولو أن الأمر ليس كذلك، فما الذي تقصده إسرائيل بقولها إن أي تسوية يجب أن تضمن استمرار وجود الكتل الاستيطانية؟

يساعد هذان التوجهان المتناقضان في الظاهر، في فهم المنطق الكامن في الاقتراحات الداعية، من جهة، إلى إجراء مفاوضات، والرافضة من جهة أخرى لمطلب تجميد البناء في المستوطنات. الداعية إلى التوصل إلى سلام دائم من جهة، والمقوضة لأسس مثل هذا السلام من جهة أخرى. ومن الواضح أن إسرائيل وبواسطة «المؤقت الدائم» وتحويله

إلى واقع سياسي تترتب عليه مطالب جديدة، تستخدم بوعي وبشكل متحول أدوات الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد من أجل تنفيذ سياساتها، وفي الوقت ذاته تناور القانون الدولي.

النظام الإسرائيلي وإنتاج فئات من المحكومين؟

لكن السؤال الأهم هو: ماذا لو انتفى الاحتلال عن إسرائيل، أي لو انسحبت من كل الأراضي المحتلة ١٩٦٧ وقامت بتفكيك مستوطناتها؟ هل سيبقى أمامنا دولة عادية غير أبارتهايدية؟. من أجل الإجابة على هذا السؤال الأساسي، لا بد من فحص علاقة النظام السياسي الإسرائيلي مع فئة أخرى من الفلسطينيين الذين يحملون جنسيتها، ويعتبرون مواطنين داخلها، أي تفحص النظام السياسي الإسرائيلي على أساس علاقته المحسومة[١٣] مع مواطنيه (ولو كان الحسم مرحليا).

تصنيف السكان: العرب في إسرائيل - مواطنة الملونين

«العرب في إسرائيل باتوا يشكلون خطرا على دولة إسرائيل ويجب التعامل معهم من هذا المنظار؟» [١٤]

ربما كان من الممكن ولو نظريا الادعاء بأن إسرائيل تمارس سياسة أبارتهايدية مؤقتة في الأراضي المحتلة، ستنتفي مع انتهاء الاحتلال، لو لم تكن هذه الدولة تعرف نفسها بأنها دولة اليهود أينما كانوا، في الوقت الذي يعيش فيها حوالي مليون فلسطيني هم خمس عدد سكانها، ويتم التعامل معهم من منظار كونهم إما خطرا ديمغرافيا أو أمنيا أو الاثنين معا. وربما كان من الممكن أن نكتفي بتحليل واقع الضفة وغزة بوصفه حالة أبارتهايدية عابرة، لو كانت إسرائيل هي فرنسا أو بريطانيا، أما وقد أقيمت إسرائيل على نكبة جزء من مواطنيها من أبناء الأرض الأصليين، الذين تحولوا إلى أقلية هامشية في داخلها، ناهيك عن رفضها إعادة اللاجئين وإصرارها على اعتراف العالم بيهوديتها كشرط للسلام، فإنه لا يمكن للباحث في هذا الحقل، إلا التعامل مع إسرائيل كنظام

سياسي له أسسه التي لا تنتفي حتى لو انتفى الاحتلال، ومن هنا تقترح هذه المداخلة خوض المقاربة مع الأبارتهايد من خلال قراءة علاقة هذا النظام مع العرب في إسرائيل ممن يحملون جنسيتها.

ولدت إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، بعد أن قامت بعملية تطهير عرقي أدت إلى طرد أكثر من ٨٠٠٠٠٠ منهم عام ١٩٤٨،(وهو أمر لم يصله الأبارتهايد في أسوأ أيامه القمعية) . وباشرت بعد ذلك وانطلاقا من اعتبار ذاتها دولة اليهود (سواء أكانوا مواطنين فعليين فيها أم مواطنين في دول أخرى)، على استخدام أدوات تشريعية وقانونية من أجل التأسيس لهذا المنطق التفضيلي، وكان ذلك يتم حتى ١٩٦٦ تحت غطاء النظام العسكري المفروض على العرب دون اليهود، ولاحقا من خلال استخدام القوانين التي سنتها في تلك الفترة وبقوانين أخرى سنتها لاحقا، أسست عمليا لنوعين من المواطنين، وهم يهود يتمتعون بكامل الحقوق، وعرب أنتجوا كفئات (بدو ودروز وعرب) يحملون مواطنة الدولة، ولكنهم يتمتعون بحقوق أقل من بقية اليهود، إذ كان مجرد تعريفها بأنها دولة يهودية يعني أنها أداة لخدمة فئة معينة من المواطنين أكثر من غيرهم، حتى لو لم تعبر بصورة مباشرة وواضحة عن ذلك، إذ لا قوانين تؤسس لتمييز واضح، وبالعكس توجد رغبة مستميتة للتأكيد على أن يهودية الدولة لا تتناقض وديمقراطيتها، وهو ما لا يتوافق مع المعطيات التاريخية والحديثة، ولا مع التعريفات النظرية والسياسية للديمقراطية.

وقد بدأت الدولة بعد ١٩٤٨ بتركيز بقايا الفلسطينيين الذين ظلوا في المدن (انظر صورة رقم ١) ثم تجميعهم في احياء خاصة بهم، هكذا جمعت عرب حيفا وعرب يافا وعرب اللد في أحياء خاصة بهم، وفصلت بينهم وبين بقية اليهود في البداية بواسطة أسيجة شائكة في مناطق خاصة بهم واطلق على احيائهم في بعض المدن اسم الغيتو كما في اللد ويافا[١٥] (انظر صورة رقم ٢ ورقم ٣) أزيلت لاحقا، لكن بعد أن أسست لفصل عملي بينهما، ومن اللافت أن هذه الأحياء التي تحولت إلى أحياء فقر وجريمة بامتياز، سميت بلغة المحللين اليهود والعرب باسم «الغيتو»، حيث ما زالت هذه التسمية دارجة إلى يومنا هذا بين السكان العرب.

صورة رقم ١ الرملة خلال تركيز البقية الباقية من الفلسطينيين قبل تركيزهم في غيتوات خاصة بهم من كتاب ارئيلا ازولاي From Palestine to Israel

صورة رقم ٢ الاسلاك التي تفصل بين غيتو العجمي في يافا والحارات اليهودية من كتاب ارئيلا ازولاي From Palestine to Israel ص٩٣ والمصور غير معروف

صورة رقم ٣ الغيتو في يافا ١٩٤٩ ويظهر سور الاسلاك الشائكة الذي يحدد منطقة الغيتو العربي المفصول عن الحيز اليهودي. الصورة من كتاب ارئيلا أزولاي From Palestine to Israel ص٩٣ والمصور غير معروف .

فيما أبقت على ثلاثة تجمعات للفلسطينيين في مناطق المثلث (قسم منها ضم عام ١٩٤٩ بعد اتفاقيات رودوس) والجليل والنقب، وفرض على هذه التجمعات نظام الحكم العسكري شكل غطاء شرعيا لمصادرة آلاف الدونمات ومطاردة وطرد «اللاجئين العائدين»، ناهيك عن استخدامه من أجل فرض سياسات اقتصادية على العرب من خلال منع اليهود من دخول هذه الأماكن، وبالتالي منع إقامتهم لعلاقات تجارية مباشرة مع السكان. وهذا ما أعاق اندماج العرب في المدينة الإسرائيلية، وأعاق التأسيس لمدينة فلسطينية في الداخل. (بشارة ٢٠٠٢)

سياسيا، وحتى منتصف الستينات، لم تقبل الأحزاب الصهيونية (باستثناء مبام)، عربا في صفوفها، وبدل ذلك شكلت قوائم متعاونة من رؤساء الحمولات (العائلات) والمخاتير، حيث كانت عمليا أحزابا صورية تابعة للأحزاب الصهيونية التي استخدمتها لأهدافها الخالصة، فيما اتبعت الدولة سياسة بوليسية لمحاربة الحزب الشيوعي الذي تصدى لسياساتها، ناهيك عن منع حركات وطنية مثل «حركة الأرض» من ممارسة العمل السياسي وملاحقة القيادات الوطنية العربية. أما على المستوى الاقتصادي، فقد أدت سياسة المصادرة والحصار الذي فرض بسبب الحكم العسكري إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وتحول الفلسطيني من الفلاحة إلى العمالة التي تعيش على هامش اقتصاد المدن الإسرائيلية. ورغم التحولات الاقتصادية وازدياد نسبة التعليم بين السكان العرب، فإنهم لم ينجحوا في تغيير مكانتهم المهمشة بنيويا، إذ إنهم ما زالوا يشكلون الطبقة العاملة المهمشة في الاقتصاد الإسرائيلي، في حين يسيطر اليهود على المواقع الاقتصادية العليا.

قانونيا، سنت الدولة مجموعة من القوانين الأساسية التي صاغت مكانة اليهودي كمواطن له امتيازات مقابل العربي، كان من بينها قانون العودة (١٩٥٠)، حيث يعد هذا القانون الركيزة القانونية الأهم لصياغة علاقة الدولة مع اليهود، إذ تعرف بأنها دولة كل اليهود حتى لو كان هؤلاء اليهود لا يريدون ذلك، وليست دولة مواطنيها (عزمي بشارة ٢٠٠٥). ويعطي هذا القانون لكل يهودي الحق في الحصول على حق الهجرة إليها والحصول على شهادة «عوليه»،[١٦] ما يؤهله بحسب قانون الجنسية للحصول بشكل اوتوماتيكي على جنسية إسرائيلية. وعملت إسرائيل مقابل هذا القانون على منع عودة اللاجئين العرب الذين طردتهم وقامت بالاستيلاء على أملاكهم وتحويلها لأملاك دولة. كما قامت الدولة بسن قانون أملاك الغائبين في العام نفسه، بهدف تشريع استيلائها على أراضي اللاجئين. وكان بين العرب الذين بقوا في إسرائيل حوالي ١٥٪ من اللاجئين الداخليين ممن تركوا أراضيهم وقراهم ولكنهم ظلوا في حدود ما أصبح دولة إسرائيل، حيث قامت الدولة بتصنيفهم في فئة جديدة أطلقت عليها «الحاضرون الغائبون»، وبهذا تمكنت الدولة من نقل أراضيهم وأملاكهم على اسمها عبر قانون سنته تحت اسم قانون أملاك الغائبين. ويشير بعض الباحثين أن إسرائيل استطاعت أن تصادر حوالي ٤٠٪ من أراضي العرب بواسطة هذا القانون.[١٧] إضافة إلى توطين الكثير من المهاجرين اليهود على هذه الأراضي.

لم تتوقف الدولة عن محاصرة المواطنين العرب بعد انتهاء الحكم العسكري رسميا عام ١٩٦٦، بل قللت من حدة مواجهتها معهم، وقد يكون الأمر عائدا جزئيا إلى احتلال ١٩٦٧، ونقل الجهد الاستخباراتي الأساسي لملاحقة الفلسطينيين في المناطق التي احتلت. ويمكن القول إن الدولة انتهجت في منتصف التسعينيات- خاصة في ظل أوسلو- لبرلة محدودة اتجاه المواطنين العرب، غير أن هذه اللبرلة انتهت تماما خاصة بعد انطلاق انتفاضة الأقصى الثانية، وما رافقها من انتفاضة محدودة في تشرين الأول ٢٠٠٠ بين الفلسطينيين في داخل إسرائيل، حيث بدأت تتسارع مجددا عملية إقصاء العرب والتشديد على كونهم تهديدا استراتيجيا للدولة.[١٨]

في عام ٢٠٠٨ صادقت الكنيست على قانون المواطَنة (التعديل السابع)، وبموجب هذا التعديل، فإن الدولة تعطى إمكانيّةَ سلب مواطَنة أيّ مواطن يُتّهم «بخرق الولاء لدولة إسرائيل». وبناء على تعديل القانون، يحقّ «لمحكمة الشؤون الإداريّة، وبناءً على طلب وزير الداخليّة، سلبُ مواطَنة أيّ فرد قام بخرق الولاء لدولة إسرائيل، شريطة ألاّ يبقى هذا الفرد بعد سحب مواطنته دون أيّ مواطَنة.»[١٩] فيما مددت في العام نفسه سَرَيان مفعول قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت)، وينصّ تعديل القانون من عام ٢٠٠٣ على ما يلي: «لا يُسمح لسكّان الضفّة الغربية وقطاع غزّة بالسكن الدائم (في إسرائيل)، إذا قرّر وزير الداخليّة أو القائد العسكريّ للمنطقة أنّ صاحب الطلب، أو أحد أفراد عائلته، قد يشكّل خطرًا على أمن دولة إسرائيل، وذلك حسب المقتضَى وبناء على رأي عناصر الأمن المختصّة.»[٢٠] وبناء على تعديل قانون المواطَنة، يحرم مواطنو إسرائيل الفلسطينيّون والمتزوجون من عرب لا يحملون جنسية الدولة من ممارسة حقّهم في تأسيس عائلات في موطنهم. وفي آذار ٢٠٠٧، صادق الكنيست على تعديل القانون وتوسيع منع لَمّ الشمل ليشمل مواطني «دولة معادية» (سورية، لبنان، إيران العراق، وكلَّ مَن يعيش في منطقة تجري فيها «عمليّات تهدّد أمن إسرائيل»، وَفق ما يحدّدها «جهاز الأمن العامّ»).[٢١]

يتناغم الجانب التشريعي مع الخطط التي تنتهجها الدولة من أجل التغلب على المخاطر النابعة من تجمع العرب في تجمعات سكانية، وما يعنيه هذا ربما من خلق تواصل بينهم.

من هنا عمدت الدولة إلى وضع الخطط وتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى محاصرة المدن والقرى وتشتيت التواصل بينها. كان من أهمها:

مشروع المناطير في الجليل: هدفت إلى إقامة مستعمرات يهودية في الجليل بين عام ١٩٧٩ و١٩٨٠ وعرفت باسم خطة تهويد الجليل. حيث تمت إقامة العديد من القرى الصغيرة التي سميت مناطير. سكن كل قرية في البداية حوالي خمس عشرة عائلة، وحتى عام ١٩٨١ تم إقامة ٢٦ مطلا تحولت لاحقا إلى مستعمرات منظمة.

مشروع محور التلال: حضر عام ١٩٩١ وبطلب من وزارة البناء والإسكان، واقترح إقامة ١٢ مستعمرة جديدة وتوسيع المستعمرات الموجودة في مناطق المثلث، وهدف إلى زيادة نسبة اليهود في هذه المنطقة وإلى قلب الميزان الديمغرافي فيها. وهي من الخطط التي نسبت إلى شارون.

وبالإضافة إلى هذين المخططين الذين هدفا لقلب الواقع في المناطق التي تحوي أكثرية فلسطينية، يدور الحديث في الآونة الأخيرة عن أن المجلس الإسرائيلي الأعلى للتخطيط والبناء على وشك إنهاء العمل على مشروع جديد لتوسيع مستوطنة حريش في وادي عارة، من أجل تحويلها إلى مدينة للمتدينين اليهود، حيث من المخطط أن تضم هذه المدينة ١٥٠٠٠٠ يهودي.[٢٢] وقد أوضح وزير البناء والتخطيط أرئيل أطياس الضرورة القصوى لهذه المدينة، حيث صرح:

« أنا أرى في حريش مهمة قومية عليا، يجب أن نذهب إلى هناك وأن نوقف انتشار سكان وادي عارة والذين هم على أقل تعبير لا يحبون دولة إسرائيل»(م، س).

وناهيك عن التداعيات الكارثية لتلك الخطط من حيث تشديد الخناق على العرب ومحاصرتهم عمليا في تجمعات مكتظة، فإن ما يهم هو التمييز الذي تؤكده هذه الخطط، وهو وجود نوعين من المواطنين في داخل حدود إسرائيل؛ نوع مرغوب حيث تحدد الدولة سياستها على أساس مصالحه، (وبالتالي يمكن أن نفهم معنى الشعار الانتخابي «نتنياهو جيد لليهود»، إذ إن كل ما هو جيد لليهود هو جيد للدولة!). ونوع آخر يتم التعامل معه من منظور كونه غير مرغوب به، وبالتالي فهو خطر ديموغرافي أو/ وأمني، يجب مواجهته.

من هنا، لا تبدو الإحصائيات التي تظهر بوضوح الحالة المتدنية الاقتصادية والصحية والتعليمية مفاجئة، إذ على سبيل المثال لا الحصر، تصل نسبة موت الأطفال بين العرب

في إسرائيل ضعفها مقارنة مع اليهود، ويعيش أكثر من نصفهم تحت خط الفقر، فيما تكاد نسبتهم في الوظائف الحكومية العليا تقترب من الصفر، أما في الوظائف الحكومية فتصل إلى ٦ , ٥٪ من مجمل المستخدمين. كما لا يزال آلاف الفلسطينيين يعيشون في تجمعات غير معترف بيها خاصة في النقب، من دون وجود أدنى الخدمات الإنسانية، وهم مهددون بهدم بيوتهم وبمصادرة أراضيهم فقط لأنهم عرب.

تشير البيانات البسيطة أعلاه إلى وجود فئتين متقابلتين من المواطنين في إسرائيل، تضم الأولى اليهود الذين يتمتعون بمواطنة بيضاء، والعرب الذين تشبه مواطنتهم مواطنة الملونين في جنوب أفريقيا، الأمر الذي يدحض المحاججة بأن إسرائيل هي ديمقراطية داخل حدود ١٩٤٨، وأبارتهايدية في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧. إذ إن الأساس الموجه لسياستها في الحالتين هو اعتبار نفسها أداة لخدمة يهوديتها، أي أداة تخدم مواطنها اليهودي أينما كان، وهي بهذا شبيهة بنظام الأبارتهايد الذي سخر الدولة لخدمة مصالح المواطن الأبيض على حساب غيره. وبكلمات أخرى، فإن اليهودية حسب وصف (بشارة ٢٠٠٥) تنوب عن المواطنة كرافعة أساسية للدولة.

إن تفكيك معنى أن يشكل العرب خطرا ديمغرافيا أو أمنيا في إسرائيل، يعني تفكيك الشيفرة الموجهة للنظام الإسرائيلي، أي كشف حقيقة أنها بالفعل دولة اليهود، وأن أي مواطن آخر سيخضع لميزان الفائدة والضرر الذي سيلحقه بهذه الفئة. ولا يعني هذا وضع السياسات والأدوات المستخدمة من قبل هذه الدولة تجاه فئات الفلسطينيين، ضمن سلة واحدة على الإطلاق، إذ إن قصف المدن في الضفة لا يشبه قمع المظاهرات في داخل إسرائيل (على الأقل حاليا)، ولكنه يعني أن الأساس العنصري المبني على تفضيل فئة سكانية على أخرى هو الأساس المنظم والموجه لها، وأنها من أجل صيانة هذه العلاقة ستلجأ إلى درجات مختلفة ومتناسبة من العنف (الرمزي حينا والمباشر الفج حينا آخر)، حيث يشكل العنف وسيط العلاقة المنظمة بينها وبين فئاتها التي تهدد أي تغيير للنظام التفضيلي، ويجري استدعاؤه بحسب الحاجة التي تراها الدولة، ما يعني أن العنف قابل للتصعيد ومهيأ بشكل دائم لحسم محاولات التشكيك في النظام، ناهيك عن رغبات

تغييره أو تهديده (حتى لو ديمغرافيا)، وهو لا يستدعى للتبرير بل للتنفيذ، إذ إن النظام التفاضلي هو من يقوم بمهمة التبرير. لهذا نجد أن المنطلقات النظرية التي تكتفي بالتعامل مع إسرائيل، باعتبارها دولة حديثة، مع كل استحقاقات ذلك والنقد المترتب عليه، قاصرة في تشخيص جوانب المفاضلة التي تميز فكرتي الدولة والنظام في إسرائيل.

بدل الخاتمة: العودة إلى مربع الصراع الأول

عاش في فلسطين عشية حرب العام ١٩٤٨ قرابة مليوني نسمة، ثلثاهما فلسطينيون وثلثهما الثالث مهاجرون يهود. وقد جرى خلال تلك الحرب طرد قرابة نصف السكان الفلسطينيين الذين عاشوا داخل فلسطين الانتدابية. في أواخر العام ١٩٤٩ قدر عدد الفلسطينيين داخل ما تحول لاحقا إلى دولة إسرائيل (التي قامت على ٧٨٪ من مجمل مساحة فلسطين الانتدابية) بحوالي ١٦٠ ألف نسمة، شكلوا ما نسبته ١٠٪ من مجموع السكان (أوستسكي لازر وآخرون ٢٠٠٦; أوستسكي- لازار ٢٠٠٢). وقد ارتفعت هذه النسبة بمرور السنوات لتصل إلى ١٧٪ (لا يشمل ذلك سكان القدس الشرقية). وبعد ١٩ عاماً من تأسيسها، احتلت إسرائيل في حرب العام ١٩٦٧ ما تبقى من أراضي فلسطين الانتدابية، مما حول البلد مجدداً إلى وحدة جغرافية واحدة، تحت سيطرة يهودية مطلقة. مع نهاية ٢٠١٦ كان يعيش في فلسطين حوالي ٦,٣٩٠ مليون يهودي (مكتب الإحصاء المركزي الاسرائيلي ٢٠١٦ [٢٣]) وحوالي ٦,٤١ مليون فلسطيني (جهاز الإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦).[٢٤]

في أعقاب حرب (احتلال) العام ١٩٦٧، تمدد المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، الذي بلغ ذروته في إقامة دولة إسرائيل وطرد نصف السكان الفلسطينيين في العام ١٩٤٨، ليشمل كامل مساحة فلسطين الانتدابية، والتي تحولت شيئاً فشيئاً إلى حيز ثنائي القومية واقعياً.

وقد جرى هذا التمدد في ظل احتلال عسكري كان من المفترض أن يكون مؤقتاً وليس واقعاً دائماً. وعلى الرغم من التناقض الظاهري بين الاستعمار الاستيطاني، والذي لا يشكل فيه الاستيطان، كما قال وولف (Wolfe 2001) خطأ فنياً أو حدثاً عابراً وإنما عملية بنيوية، وبين الاحتلال الذي ينشأ ويعرض على أنه مؤقت ومجرد حدث، فقد نشأ وضع يتيح قيام

هذين الأمرين جنباً إلى جنب: أي المؤقت والدائم، الاحتلال والاستعمار، الحدث والبنية. وقد أتيح هذا الوضع نتيجة حالة اللا حسم والوضع المؤقت، وشيدت إسرائيل داخل مناطق العام ١٩٦٧ عشرات المستوطنات اليهودية، التي انتقل للسكن فيها مئات آلاف «المستوطنين»، الأمر الذي حول البنية الديمغرافية للمكان من حيز يسود فيه العنصر الفلسطيني إلى حيز ثنائي القومية يخضع للسيطرة الإسرائيلية.

غير أن هذا التمدد (للمشروع الاستعماري الاستيطاني) أدى بالذات إلى سحب وإحلال الواقع ثنائي القومية، القائم أصلاً داخل إسرائيل، ليشمل كامل أراضي فلسطين الانتدابية. وقد طرأ في هذا السياق تحول مثير أعاد الوضع إلى الظروف التي سادت عشية حرب العام ١٩٤٨، حين كانت مجموعتان، مجموعة أصلانية ومجموعة مهاجرين، تعيشان في الحيز ذاته. ولكن في أعقاب (حرب) العام ١٩٦٧ لم تنجح أي من هاتين المجموعتين في حسم الصراع لصالحها، حيث إن سيطرة المجموعة اليهودية على الحيز الجيو-سياسي، لم تشكل حسماً للنزاع، وإنما إعادة تموضع داخل الحيز ذاته. خاصة أن مثل هذا الحسم ليس ممكناً، ذلك لأن التطهير العرقي الذي جرى في العام ١٩٤٨ لا يعتبر الآن خياراً متاحاً. من هنا أيضاً تنبع أهمية هذا التحول في شق الطريق أمام إعادة النقاش إلى جذور النزاع، أي إلى مسألة الاستعمار الاستيطاني وليس إلى مسألة الاحتلال العسكري.

إن فهم المشروع الكولونيالي الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ باعتباره جزءاً من المشروع الصهيوني الكولونيالي التاريخي، من شأنه أن يتيح صرف النظر عن حل الدولة ليتركز على حل نزع الصفة الاستعمارية للدولة. وفي هذا السياق يمكن القول إن قيام دولة فلسطينية في أراضي العام١٩٦٧ ربما يشكل في أحسن الأحوال حلاً مؤقتاً يؤدي إلى تهدئة النزاع لبضع سنوات، لكنه لن يلبث أن ينفجر مجدداً. فهذا الحل لا يقدم إجابة على المسائل المرتبطة بالطابع الكولونيالي للنظام الاسرائيلي، والعلاقة بين الدولة وبين السكان القاطنين داخل حدودها، وحقوق الأصلانيين سواء الذين طردوا في العام ١٩٤٨ أو الذين بقوا فيها، واستعمار الحيز ومصادرة الأراضي، والسعي المستمر إلى تكريس سيطرة المجموعة اليهودية على الحيز السياسي تحت غطاء دولة يهودية وديمقراطية.

الهوامش

١ لأهم القوانين التي وضعت لتثبيت يهودية الدولة روحا وقومية انظر/ ي صفحة مركز عدالة : https://www.adalah.org/ar/law/index?page=3 (آخر دخول ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

٢ عن التأثير العميق للسياسات الاستعمارية على حياة السكان في القدس انظر/ يMA'AN Development Center, *Means of Displacement: Charting Israeli's Colonization of East Jerusalem*. MA'AN Development Center, February 2010. OCHA :The Planning Crisis in East Jerusalem: Understanding the Phenomenon of 'Illegal' Construction, April 2009 – Htt://jfjf.com/?p=2042 www.ochaopt.org/documents/osha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_english.pdf

تبين منشورات جمعية «عير عميم» صورة الوضع في القدس الشرقية، ومن ضمن ذلك في مجالي التعليم والتخطيط: OCHA ,The *Humanitarian Impact fo the West Bank Barrier on Palestinian Communities*: East Jerusalem, June 2007:

htt:// www.ochaopt.org/documents/Jerusalem- 30July2007.pd (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

OCHA: East Jerusalem: key Humanitarian concerns, Marsh 2011:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_jerusalem_report_ 2011_03_23_full_english.pdf (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

وكذلك منشورات منظمة «بتسيلم» : http://www.betselem.org/English/Jerusalem/

ومنشورات هموكيد «مركز الدفاع عن الفرد» والتي تتناول بشكل رئيسي سياسة الترانسفير الصامت التي تنفذ عن طريق سحب الإقامة بذرائع مختلفة:

http://www.hamoked.org.il/TopicSearch.aspx?tid=main_main_11 (آخر مشاهدة ٢/ ٢/ ٢٠١٨)

٣ בג»ץ 3999/65 עמותת קו לעובד נ› בית הדין הארצי לעבודה בירושלים, סב (5)492 ,פס› 43 לפסק דינו של הש› ריבלין)4661( )להלן: עניין קו לעובד انظر/ ي أيضا جمعية حقوق المواطن الإسرائيلية، نظام واحد منظومتا حكم: النظام القضائي في الضفة الغربية، تقرير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ٢٠١٤ على الرابط التالي : http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2014/11/Two-Legal-Systems.pdf (آخر دخول ٤/ ١٠/ ٢٠١٧) ملخص قرار محكمة العدل العليا على الرابط : https://www.aka.idf.il/ SIP_STORAGE/FILES/0/61090.pdf (آخر مشاهدة ٤/ ١٠/ ٢٠١٧)

٤ «إيزور» تحمل مدلولا إداريا ضمن حيز السيادة وفق الخطاب الذي تم تبنيه منذ الاحتلال في الأوامر العسكرية.

5 https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/634kfc.htm

٦ للاستزادة عن الاستيطان انظر/ ي وئام بلعوم ٢٠١٧ «الهدف مليون» **ورقة معلوماتية**، مركز مدار : https://www.madarcenter.org/ تقارير/ تقارير-خاصة/ ٧٣٠٠-الهدف-مليون-المستوطنون-والمستوطنات-في-الضفة-الغربية-والقدس (آخر مشاهدة ٣/ ٣/ ٢٠١٨)

٧ الاتفاقية بالعربية على موقع مكتب حقوق الانسان التابع لجامعة منيسوتا على الرابط التالي: http://hrlibrary.umn.edu/arab/b011.html (اخر مشاهدة ١٤/ ١١/ ٢٠١٦)

٨ نص نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في ١٧ تموز ١٩٩٨ متوفر على صفحة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالعربية على الرابط التالي: https://www.icrc.org/ara/resources/ documents/misc/6e7ec5.htm (اخر مشاهدة ٣٠/ ٧/ ٢٠٧)

٩ وفقا لتعريف «مؤسسة التأمين الوطني»، فإن المقيم في إسرائيل هو الشخص «الذي يكون مركز حياته في إسرائيل، مثل مكان سكن دائم، مكان مكوث العائلة، المكان الذي يتعلم فيه الأبناء، مكان العمل الأساسي». ويتعين على من يدعي الإقامة (في إسرائيل) أن يثبت وجوده. انظر: http://www.btl.gov.il/Insurance/living_abroad/Pages/default.aspx (آخر مشاهدة ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٧)

١٠ نستخدم ٦٧ و٤٨ كمفاهيم إجرائية وليست سياسية أو معيارية.

١١ انظر/ ي قرار المحكمة العليا ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٣ رقم ٨٢/ ٣٩٣ جمعية إسكان المعلمين ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في يهودا والسامرة ، متوفر على صفحة الموكيد لحقوق الفرد على الرابط التالي : http:// www.hamoked.org.il/Document.aspx?dID=160 (اخر مشاهدة ٢٢/ ١/ ٢٠١٨)

١٢ للمزيد عن القرار والنقاش انظر/ ي تقرير بيتسلم ٤٤٣: **قيود على الحركة والتنقل**، نشر في ١ كانون ثاني ٢٠١١، على الرابط التالي: https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/ road_443 (اخر مشاهدة ٢٢/ ١/ ٢٠١٨)

١٣ من الضروري بالطبع أن نتذكر أن الحسم المرحلي لهذه العلاقة لا يعني أن إسرائيل قد لا تقبل على تغيير العلاقة مستقبلا، وهو ما يمكن استشفافه من الاقتراحات التي تدعو إلى التنازل عن المثلث وضمه للدولة الفلسطينية مستقبلا.

١٤ يوفال ديسكين رئيس «الشاباك– المخابرات الداخلية في لقاء سري مع رئيس الوزراء السابق ايهود اولمرت، نشرت في **معاريف** ١٣/ ٣/ ٢٠٠٧

١٥ عن إقامة غيتو اللد عبر حشر بقايا الناجين من المدينة بعد النكبة انظر/ ي رواية الياس خوري، اسمي ادم: **أولاد الغيتو**، التي صدرت عام ٢٠١٦ عن دار الاداب .

١٦ الترجمة الحرفية: «صاعد» وهو الوصف الإسرائيلي لليهودي الذي يهاجر إلى إسرائيل.

١٧ انظر باروخ كيمرلينغ، ويوئيل مغدال٢٠٠١، **الفلسطينيون صيرورة شعب**، ترجمة محمد حمزة غنايم، اصدار مدار، ص ٢١٢.

١٨ للمزيد انظر امطانس شحادة، ٢٠٠٩، فصل ا«لفلسطينيون في إسرائيل»، في **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩** .

١٩ المصدر السابق.

٢٠ للاطّلاع على القانون، انظر: **امطانس شحادة: إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة**، حيفا، مدى الكرمل ٢٠٠٦، ص ٢٤.

٢١ المصدر السابق.

٢٢ شارون اوفير، ٢٠٠٦ «مدينة للمتدينين في وادي عارة؟ هذا سيشعل انتفاضة جديدة» **هآرتس**، ٦/ ٩/ ٢٠٠٩.

٢٣ مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، ٢٠١٦ **كتاب الإحصاء السنوي**، http://www.cbs.gov.il/shnaton68/st02_01.pdf

٢٤ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_29-12-2016-PE2016-ar.pd

المراجع

- أوستسكي- لازار. سارة وآخرون، ٢٠٠٦. **إسرائيل في العقد الأخير : العرب في العقد الأول**، تل أبيب: الجامعة المفتوحة.
- أوستسكي- لازار. سارة، ٢٠٠٢. الحكم العسكري كجهاز سيطرة على المواطنين العرب: العقد الأول ١٩٤٨ – ١٩٥٨. **همز راح هحداش- الشرق الجديد**، عدد ٤٣، ص ١٠٣-١٣٢.
- العارف، عارف، ١٩٥١-١٩٥٦. **النكبة الفلسطينية والفردوس المفقود**، دار الهدى.
- ألتوسير، لويس . ٢٠٠٦ **مونتسكيو، سياسة وتاريخ**، بيروت: دار الفارابي.
- بشارة، عزمي. ٢٠٠٥. **من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية**، القاهرة: دار الشروق.
- بشارة، عزمي، ٢٠٠٢. **الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى**، رام الله: المركز الفلسطيني لدراسة الديمقراطية مواطن.
- هندل، أريئيل، و غينزبرغ روني. ٢٠١٧ «هل بمقدور الإسرائيليين أن يكتبوا عن الاحتلال؟» **قضايا إسرائيلية، عدد ٦٦**، ص٩-١٧.
- غانم ، هنيدة، ٢٠١٢ «السياسة الحيوية للاستعمار الاستيطاني: إنتاج المقدسيين كمارقين» فصلية «قضايا إسرائيلية» عدد ٤٧. ص٩٤-١٠٨.

مراجع عبرية

- הורוביץ, ד. ליסק, מ. 1977, מישוב למדינה: יהודי ארץ-ישראל בתקופת המנדט הבריטי כקהיליה פוליטית, תל אביב: עם עובד
- הורוביץ, ד. וליסק, מ, 1990 מצוקות באוטופיה: ישראל - חברה בעומס-יתר, תל אביב: עם עובד

مراجع إنكليزية

- Abercrombie, H. and Turner, 2006. "*The Penguin Dictionary of Sociology*". Harmondsworth :Penguin Books.
- Beinart, W. 1994. "Twentieth Century South Africa". Oxford University press, pp142.
- Benjamin, W. 1986. "Critique of Violence", Reflections: Essays, Aphorisms, Autobiographical Writings, Schocken Books , New York, pp276-300

- Butler, J. 2011. "The end of Oslo", *London Book Review*, Retrieved from http://www.Irb.co.uk/blog/2011/09/25judith-butler/the-end-of-oslo/
- Eisenstadt, S.N. 1954. *The Absorption of Immigrants*, London:Routledge and Kegan Paul and Glencoe, Il: Free Press.
- Eisenstadt, S.N. 1967. *Israeli Society*. New York: Basic Books, (Also Hebrew, German and Portuguese translations)
- Eisenstadt, S.N. 1985. *The Transformation of Israeli Society – An Essay in Interpretation*. London: Weidenfeld & Nicolson, and Boulder, Colorado: Westview.
- Yacobson, A & Rubinstein, A. 2008. *Israel and the Family of Nations: The Jewish Nation-State and Human Rights*: Routledge.
- Jung , C. 1983. *Psychology and Religion, The Terry Lectures*, New Haven: Yale University press.(contained in Psychology and Religion: West and East Collected Works, vol.11)
- Khalidi, R 2011. "The Palestinians 'Next Move", *The National Interest*, Retrieved from http://nationalinterest.org/commentary/the-palestinians -next-move-5959?page=show#. Ton11T4SMrk.facebook (آخـر مشـاهدة١٣/ ١/ ٢٠١٨)
- Khalidi, W. 1961. Plan Dalet: "The Zionist Master Plan for the Conquest of Palestine», *Middle East Forum*, 37(9),22-28.
- Khalidi, W. 1959. "Why Did the Palestinians Leave?", *Middle East Forum*, no.24, July. pp. 21-24. Reprinted as Why Did the Palestinians Leave Revisited, Journal of Palestine Studies, XXXIV(2)2005,42-54.
- Lissak, M. 1969. *Social Mobility in Israel Society*, Transaction Publishers .
- Lissak M. 1984. *Israeli Society and Its Defense Establishment: The Social and Political Impact of a Protracted Violent Conflict*, Frank Cass Publishers.
- Lissak M. 1989. *Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel,* State Univ. New York.
- Morgense, S.L. 2011. "The Biopolitics of Settler Colonialism: Right Now", *Settler Colonial studies,* 1 (30) ,No. 4,38-58.
- Pappe, I. 2006. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford :one World.
- Peled, Y. 2013. *The Challenge of Ethnic Democracy: The State and Minority Groups in Israel,* Poland and Northern Ireland: Routledge.
- Peled, Y . 1992. "The Challenge of Ethnic Democracy: The State and Minority Groups in Israel, Poland and Northern Ireland" ,*The American Political Science Review*, , Vol. 86, No. 2. pp. 432-443
- Rabbani, M. 2011. "Abba's Next Move", *London Review of Books*. Rertrived from http://www.Irb.co.uk/blog/2011/09/27/mouin-rabbani/abbas%E2%80%99%s-next-move/
- Shafir, G. Peled, Y. 2002. Being Israeli: The Dynamics of Multiple Citizenship, Cambridge: Cambridge

- Smooha, S. 1980. "The Control of Minorities in Israel and Northern Ireland", Comparative Studies in Society and History 22, 2 (April): 256-280.
- Smooha, S. 1990. "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel", Ethnic and Racial Studies 13, 3 (July): 389-413.
- Smooha, S. 1997. "The Viability of Ethnic Democracy as a Mode of Conflict-Management: Comparing Israel and Northern Ireland." *In Comparing Jewish Societies*, edited by Todd Endelman,. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press. Pp. 267-312.
- Smooha, S. 2001. "The Tenability of Partition as a Mode of Conflict Regulation: Comparing Ireland with Palestine-Land of Israel". *In Northern Ireland and the Divided World: Post-Agreement Northern Ireland in Comparative Perspective*, edited by John McGarry. Oxford: Oxford University Press. 2001. Pp. 309-335.
- Smooha, S. 2002a. "Types of Democracy and Modes of Conflict-Management in Ethnically Divided Societies", Nations and Nationalism 8, 4 (October): 423-431.
- Smooha, S.(2002b). "The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State». *Nations and Nationalism*. 8, 4 (October): 475-503.
- Sultany, N. 2014. "Liberal Zionisim, Comparative Constitutionalism, and the Project of Normalizing Israel", in Ghanim, H (ed.) On Recognition of "Jewish State", The Palestinian Forum For Israeli Studies "MADAR", Ramallah. Pp91-109.
- Vercini, L. 2010. Settler colonialism: A Theoretical Overview, London: Plagrave Macmillan. University Press.
- Wolf, P. 2006. Settler Colonialism and the Elimination of the Native, Journal of Genocide Research 8(4),387-409.
- Wolf ,P. (2001). "Structure and Event: Settler Colonialism and the Question of Genocide". In A.D. Moses (ed.), "*Empire, Colony, Genocide: Conquest, Occupation ,and Subaltern Resistance in World History*". pp. 102-132. Oxford: Berghahn Books.
- Wolf, p.1999. “Settler Colonialism And The Transformation of Anthropology”, *The Politics and Poetics of an Ethnographic event”*. Cassell London and New York.
- Yacobson, A. 2008. "Israel and the Family of Nations: The Jewish Nation-State and Human Rights", London and New York: Routledge.
- Yiftachael, O. 2009." Creeping Apartheid in Israel /Palestine", *MERIP*, 253.7-37.